سِـيَـر وشـهادات

الخروج على نَصّ القبيلة

قالوا «إن الشهادة هي المرآة التي يلتقي فيها المرء مع ذاته، ليتعرف على هذه الذات بواسطة الوعي»، وقالوا أيضاً «إن هذه العملية تتحول إلى نقيضها، فما يبدأ بافتراض معرفة الذات، ينتهي إلى خلق قصة أخرى تعتم على الافتراض الأول»، فأين هي الحقيقة من كل ذلك...؟!

أقول الحق، المسألة برمّتها تشكل معضلة، فأن أترك ذاتي المتجلّية في خطابي المكتوب أو المعاش، المعلن أو حبيس أدراجي المعتمة، للآخرين، أهون ألف مرة من أن أقف أنا بمواجهة هذا الخطاب نقداً أو تحليلاً أو حتى استرجاعاً. بالرغم من كل احتمالات النفي والإبعاد والمصادرة والوصم التي عادةً ما تواجه كاتبة امرأة خرجت على نص القبيلة. ثم هل أمتلك وسط هذا السباق المراتوني مع دقائق اليوم ترف التوقف ولو للحظة والنظر إلى الخلف؟!

أعرف جيداً أنني أحمل عبء فرح ممارسة إثم الحياة، عبر الكتابة، لأكثر من ربع قرن، في بلاط صاحبة الجلالة «الصحافة»، في فضاء الانفعال الحر مع الحياة، «القصة القصيرة»، وفي ملكوت العقل الرصين «البحث العلمي»، وأعرف جيداً وأنا أطلّ من شرفة الخمسين على حياة حافلة بالتشظّي وعلى الأمكنة والعلاقات والوجوه، لمَ أتساءل لماذا؟ هل كان أمري قبولاً

سهير سلطي التل

غبياً لمقررات قدرٍ أكثر غباءً؟ هل امتلكتُ يوماً ترف حريّة اختيار ما كنته، وما أصبحت عليه، وما سأكونه في ما تبقّى لي من العمر؟

أسئلة صعبة وُضعتُ في مواجهتها ثلاث مرات، قلتُ فيها كل شئ إلا ما ينبغي أن أقوله. والآن وعلى صفحات باحثات وفي أجوائهن الدافئة، أحاول الإجابة. لِنَقل إن أمر الحديث عن البحث العلمي أكثر سهولة، لكن هل يختلف احتراف الكتابة بصيغة بحث علمي عن قصة قصيرة أو مقالة صحفية في حياة امرأة خرجت على نص القبيلة؟ هل تكمن المشكلة في احتراف فعل الكتابة، أو في نوع الكتابة؟ في حالتي أعتقد أن لا فرق، فالعلاقة جدلية بين فعل الكتابة ونوعها وموضوعها، لأن الأصل هو الخروج على قانون القبيلة القاضي بصمت النساء.

لأعترف بدايةً أن لصدفة الميلاد دوراً مهماً في تكوين الفرد، وأن لصدفة ميلادي دوراً قد يكون أكثر أهمية وامتداداً مما قد يكون لغيري. وتتمثل هذه الصدفة في أمرين، الأول؛ أنني أنتسب إلى قبيلة ريفية صغيرة نسبياً، بالمقارنة بأعداد القبائل والعشائر الأردنية الريفية والبدوية، فعوّضت عن قلة عدد الأفراد الذكور، بتعليم أبنائها ذكوراً وإناثاً تعليماً عالياً، وذلك في وقت كان من النادر أن نجد فيه من يستطيع «فك الخط» في معظم أرجاء شرق الأردن. هذا التعليم المبكر مكّن القبيلة من ثروة ونفوذ سياسي، جعلها واحدة من أكثر القبائل الأردنية تأثيراً في الحياة السياسية والثقافية، وهذا بدوره جعلها أكثر مرونة تجاه الأعراف والتقاليد السائدة خصوصاً فيما يتعلق بالموقف من تعليم وعمل البنات.

أما الأمر الثاني؛ فهو انتسابي إلى عائلة صغيرة خرجتْ برمّتها عن نص القبيلة وأعرافها السائدة سياسياً واجتماعياً. فمعظم أفراد هذه العائلة الصغيرة، الجد والجدة للأم والأخوال وبعض الأعمام والعمات، فضلاً عن الأم والأب، انتسبوا بشكل أو بآخر إلى المعارضة السياسية. وكان عميد هذه المعارضة العم الشاعر المعروف مصطفى وهبي التل، الملقب بعرار، الذي يعتبر شاعر الأردن الأول والذي مثّل ويمثّل حتى اليوم الأب الروحي، ثقافياً وسياسياً، لكثيرين من مثقفي ومثقفات الأردن. فشِعره العابق بأنفاس الحرية، ومعارضته الشرسة للانتداب البريطاني، وسخريته من «الاستقلال الكرتوني» وانتماؤه الصادق إلى عذابات فقراء الفلاحين، جعل حياته خليطاً من سجن ومنفى وإبعاد، ونمطاً استمر مع أسرتي الصغيرة، إذ كان طابع حياتنا ومنذ طفولتي المبكرة، السجن والمنفى والإبعاد. فالأم والأب انتسبا ومنذ الخمسينيات إلى حزب سياسي يساري معارض، وتلقّيا نتيجة انتسابهما هذا حصتهما من الأحكام بالسجن، والمطاردة، والإبعاد، وغير ذلك من أساليب القمع التي مارسها النظام بحق «المارقين»، فكيف إذا كان هؤلاء «المارقين» من أبناء قبيلة تحكم البلاد!

والجانب الآخر من صدفة الميلاد هذه، المستوى الرفيع من الثقافة السياسية والاجتماعية والأدبية التي امتلكها الوالدان، فالأب أيضاً شاعر وإن لم يهتم بنشر شعره. والأم امتلكت من العلم والثقافة ما يمكنها من مواجهة أعباء حياة المنافي والسجون، وتربية ثلاث بنات دون قلق بسبب عدم وجود ولي العهد الذكر، في وقت كان فيه عدد الأبناء الذكور هو صمّام أمان حياة المرأة، أي امرأة... وهكذا كان احتراف السياسة والكتابة جزءاً من صدفة الميلاد.

أقول الحق، إني في طفولتي، وحتى في أوساط العائلات الصديقة من اللاجئين السياسيين أو المثقفين، كنت أشبه «بأليس في بلاد العجائب»، فكلمة «بنت» لم تكن تعنيني بشيء، ومفردات مثل «ممنوع» و«لا يجوز» و«عيب»، كلمات لم تكن متداولة بذلك القدر من القسوة، فالعيب في بيتنا أن تمضي أيام دون أن نقرأ كتاباً، أو نشارك في العمل المنزلي، وأشياء كثيرة لا تمت إلى مفهوم العيب الشائع بصلة. والوالدان قدوة ونموذج للعلاقة الإنسانية الديمقراطية، ذلك بالرغم من شظف العيش، وقلق الترحال... لكن الزمن الآتي كان كفيلاً بتعليمي، وبقسوة، معنى أن يكون المرء «أنثى» لكنه فشل بتعليمي الانصياع.

المفارقة في صدفة الميلاد، أنها تصبح قدراً موجَّهاً لما يليها... فكان من الطبيعي بعد ذلك، أن يكون الهم السياسي، هو الهم الأول في مراهقة تفتحت أزهارها على هزيمة حزيران، وكان طبيعياً أن يكون اختيار الانتماء السياسي في دائرة اليسار، لكن هذه المرة «اليَسار الجديد» وليس يسار الوالد الذي أصبح «متكلساً» من وجهة نظر مراهقة، وفي النهاية كان طبيعياً أن أبدأ بتناول نصيبي من مقارعة القبيلة والسلطة الحاكمة واستحقاقاتها. فأولاً كان المنفى. ثم مواجهة أعباء الحياة في وطن هو سجن كبير، الخيارات المتاحة فيه الولاء، أو سلسلة من الممنوعات تبدأ بالعمل والسفر ولا تنتهي... فمن طرائف السلوك السياسي للسلطة الحاكمة في الأردن وحتى بداية التسعينيات، عدم إقدامها على اعتقال النساء لأسباب سياسية، فكانت تكتفي بعقوبات من نوع المنع من العمل والسفر، عدا عن ممارسات أخرى لا تقلّ قسوة، كاغتيال الشخصية بالشائعات والنفي الاجتماعي، وغير ذلك الكثير مما يتفتق عنه ذهن هذه الأجهزة...

وهكذا بدأ الصراع مع القبيلة. فالتعليم والعمل وغيرهما مما قبلته القبيلة، وجب توظيفه لتعزيز نفوذها السياسي والاجتماعي لإضعافه بالانتماء إلى المعارضة. فكيف إذا كان هذا الانتماء من فتاة اختارت الكفاح المسلح مع إحدى فصائل اليسار الفلسطيني، وعلى مشارف ما اصطلح على تسميته «بحرب أيلول»؟! والسلطة تستعد

لهذه المعركة بحشد قاعدتها من أبناء القبائل والعشائر وكيف إذا خرج أحدهم، وكان فتاة عن هذه القاعدة؟! فكانت صدفة المنفى وكانت تجربة بيروت.

لم يكن اختيار بيروت، المدينة التي عشقت، فصارت وطناً أصيلاً، خياراً حراً، بل كانت الحل الممكن بعد استحالة الحياة في أوروبا أو العودة إلى الوطن. وبيروت بالنسبة لي كانت الفاكهاني والحمراء. في السنوات القليلة التي أمضيتها في الفاكهاني، اكتشفت معنى أن يكون المرء أنثى، في وسط يرفع الكثير من الشعارات، وينقضها ألف مرة في اليوم. واكتشفتُ أن القبيلة ليست عصبة دم، بل هي بنية ذهنيّة تتغلل في أعتى المؤسسات ادعاء بالحداثة، وأن المنتمين إلى الثورة فئتان: فئة مكرسة للموت المجاني، وأخرى لقبض ثمن الجوع والموت والدمار. ولم أكن بالرغم من صغر سني، على درجة من الغباء لأقبل التعايش مع هكذا منطق، فغادرت الفاكهاني إلى «الحمراء». قد تبدو نقلة بسيطة، لكنها كانت كافية لصياغتي من جديد... في الحمراء، وبحذر شديد باشرتُ رحلة التعلم الجاد، بدءاً من تعلم الاستماع إلى خبرات الآخرين وتجاربهم، انتهاءً بتعلم الصحافة التي أصبحتْ المهنة التي تكفيني شرّ سؤال اللئام. وفي «الحمراء» تعلمت الدرس الأكثر أهمية: قيمة الحرية المنتجة، إذ أدركت أن الحرية بلا إنتاج حقيقي، لن تزيد عن كونها فوضى تحيل التجربة الإنسانية إلى عبث مرضي، وأن الخطأ لا يكمن في الفكرة بل في بعض حَمَلَتها ومدّعيها....

وهكذا لم تعد بيروت مجرد مقهى ورصيف وبار يقصده طلاب المغامرة السياسية وشذاذ الآفاق... صارت وطناً، بجامعاتها، ومكتباتها، وشوارعها، ومقاهيها، ومسارحها... والأهم بناسها الطيبين، الذين أعطوني الكثير بالرغم من وجع الحرب وآلامها... وطناً، حملتُه معي إلى المنافي اللاحقة... كما حملتُ من قبل إربد وعمان... جئتها مراهقة بكل ما في الكلمة من معانٍ وأبعاد وخرجت منها ـ على مضض ـ امرأة ناضجة تعرف ماذا تريد وكيف تحقق ما تريده. وحتى اليوم، أعود إليها كلما تعبت، كطفلة تستنجد بحضن أمها، أشكو لها، وتسمعني، تربت على كتفي، وتحمّلني بركاتها وأنا أمضي إلى شأني...

إذن، كان للقبيلة التي طوّعت قيمها التقليدية لخدمة نفوذها السياسي، ولبيروت، مؤثرات حاسمة، الأول في فعل الخروج والثاني في فعل التكوّن. ويبقى سؤال الكتابة.

لنقل إن فعل الكتابة ابتدأ مع مهنة الصحافة التي احترفتُها بالرغم من حصولي على درجة البكالوريوس في المحاسبة؟! ففضلاً عن مورثات الجينات والأسرة التي كان الكتاب رفيق حلّها وترحالها، وكان الشعر بالذات قوتها اليومي، جاءت صدفة أخرى ألا وهي التدرّب على العمل الصحفي في إحدى الصحف اللبنانية، قبيل منتصف

السبعينيات، لم أفكر وقبلت العرض، وانتهى بي الأمر إلى التكرّس صحفيّة بدأت متدربة في الصحف اللبنانية وانتهت محترفة في الصحف الأردنية، مروراً بمجموعة من الصحف العربية كمراسلة ومحققة. لا أنكر محبتي لهذه المهنة، وتعلقي الشديد بها، فقد كانت وسيلتي للتعبير عن اهتماماتي السياسية والثقافية. أما القصة القصيرة، التي حملت شكلاً من أشكال لغة وإيقاع القصيدة، وكما قال أحد النقاد، فكانت الفضاء الذي عبَّرت فيه عن انفعالاتي بالتجربة الإنسانية كما التحمت بها، فكانت المنفذ من محدودية الأداء الصحفي على المستوى الانفعالي بالحالات الفردية، فضلاً عن كونها المنفذ من إيقاع الكتابة السريع، السطحي أحياناً. لكنني وبكل الأحوال أؤكد فضل مهنة الصحافة في إعطائي دفعات لالتحام أقوى بالحياة، أحداثها وناسها، التحام قدَّم لي مادة غنية لقصصي وأبحاثي، ربما لن يتوفر لو اتخذ احترافي الكتابة خطاً مستقيماً وقصيراً تجاه البحث العلمي والحياة الأكاديمية.

لا أنكر عدم عنايتي كثيراً بالكتابة حول قضايا النساء بداية. فالكتابة في هذا المجال، كانت قصراً على صفحات مخصصة لهن، تتناول آخر صرعات الموضة والطبخ وكتابة من نوع «كيف تسعدين زوجك يا سيدتي؟». وكان الابتعاد عن مثل هذا المجال من الصراعات الحادة التي خضتُها في الصحافة الأردنية. ففي مطلع الثمانينات، لم يكن مألوفاً أن تكتب النساء خارج هذا السياق، وكنت قد عدت بعد تجوالي الطويل في الصحافة العربية، محترفة تحمل مشروعها المهني، السياسي والثقافي، الذي لم يكن مقبولاً، لا من إدارات الصحف، ولا من الزملاء الذين وجدوا فيّ حالة ناشزة، ينبغي القضاء عليها، قبل أن تتمكن من فتح الباب على مصراعيه أمام جحافل النساء اللواتي كن يتأهلن لاقتحام هذه المهنة، بعد تأسيس كلية الصحافة والإعلام في جامعة اليرموك. ومع ذلك كله نجحت في إدارة دفة الصراع لصالحي، وفرضت وجودي بقوة خارج الصفحات المخصصة لإسعاد الزوج والطبخ، لكن بكثير من الألم والمرارة، ربما لم أتخلص منهما حتى الآن، بالرغم من سعادتي بعشرات الزميلات اللواتي كرسن وجودهن المهني في الصحف وفي نقابة الصحفيين، من خلال العمل في كافة حقول التناول الإعلامي.

أما قصصي، وكانت تعكس جزءاً من تجربتي الشخصية، ولا أخجل من هذا الإقرار، فتناولت هذه القضية، بشخصياتها وأحداثها ولغتها. لم يكن الأمر وعياً خاصاً في المجموعة الأولى «العيد يأتي سراً»، لكنه بدأ بالتبلور في المجموعة الثانية «المشنقة»، التي كانت موضوع محاكمة شرسة، أُدنتُ فيها بتهمة الإساءة إلى الأخلاق والآداب العامة، حسب نصوص قانون العقوبات، وذلك لأنني أوردت كلمة «عضو تناسلي» في إحدى قصص المجموعة، وكنتُ بهذه التهمة وهذه المحاكمة أول كاتبة

أردنية لا بل عربية تُحكم وتُدان. السبب المعلن، كتابة ونشر قصة تحتوي على لفظة نابية، وغير المعلن، تأديبي، وكسر قلمي المشاغب، ثم «تربية نسوان الأردن» من خلالي، ويبدو أنني لم أتأدب. أما المجموعة الثالثة، وعنوانها «نَصّ الحياة»، فقد كُتبت في مرحلة تبلور فيها وعي نسوي، وقد لاقت بعض قصصها التي نُشرت في أماكن متفرقة، هجوماً نقدياً شرساً، بسبب أيديولوجيتها النسويّة حسب تعبير أحد النقاد، وهذه المجموعة لم تنشر كاملةً في كتاب حتى الآن.

العمل النقابي في نقابة الصحفيين ورابطة الكتاب، والنسوي في الاتحاد النسائي – وكانت تلك مؤسسات تشكل نوعاً من مظلة علنية للعمل السياسي الذي كان سرياً في ذلك الوقت – وضعني بمواجهة قضية النساء، كما ينبغي أن تكون. لا يعني ذلك تجاهل تجربتي الشخصية في الدفاع عن حقي بالوجود كامرأة كاتبة تحمل وجهة نظر سياسية وثقافية واجتماعية، في مؤسسة الزواج والمؤسسة الإعلامية والمؤسسة الحاكمة، ومع القبيلة التي وجدتْ في كتابتي وسلوكي السياسي ما يحرجها، إذ أدركتُ وفي هذه الاوساط ومنذ بدايات التحاقي بالعمل السياسي، ماهيّة وضع النساء: أن تكوني امرأة، يعني أن تظلي في الهامش، وأن تستسلمي لسيطرة الهيئة التي تقرر تشكل وعيك، وأسلوب حياتك، ولغتك، وكل شيء... والأهم أن يتشكل عقلك، وينحبس في دائرة اللاوعي، وأن تخرجي من ذلك كله، فذلك يعني سلسلة من الصراعات الدامية. وذلك كله ترك أثره في العمل الجدي على تلمُّس أبعاد هذه القضية على المستوى الأشمل. لكن نقطة التحول بدأت في ذلك المساء المرّ، يوم انهمكت في نقاش سفسطائي، مع بعض القيادات السياسية النسائية، ممن يقصصن شعورهن على طريقة «روزا لوكسمبورغ» فيعتقدن بذلك أنهن ختمن علم الماركسية. كان الخلاف حول أهمية الفكر والمرجعيات النظرية الواضحة، في حقل العملين السياسي والاجتماعي، والنقطة الأخطر العمل على المشكلات الخاصة بالنساء، وبالذات قانون الأحوال الشخصية. وكنت وقتها نخرتُ شوارع الوطن بالمظاهرات والاعتصامات والمهرجانات الخطابية من أجل كل شيء، إلا قضايا النساء. أذكر بقوة النساء المتجهمات، اللواتي يجبن أزقة المخيمات لتجميع قطعان النساء لتوقيع مذكرة تعنى بمطلب سياسي، أو لإشراكهن في اعتصام أو مهرجان خطابي لنصرة الشعوب الشقيقة، وما إلى ذلك من أنشطة لا أقلل من أهميتها، لكني لم أر فيها ما يحل مشكلات جموع النساء، العاطلات عن العمل اللواتي يعانين من أشكال التمييز كافة. فمشغل التريكو الذي افتتح في أحد المخيمات لم تجد خريجاته عملاً يؤمّن قوتهن، ولم يوفر إتقانهن فن الحياكة والتطريز دون تعنيفهن حتى القتل. وقانون الأحوال الشخصية راسخ في مكانه، لم تفد «الحتمية التاريخية» بزحزحته قيد أنملة. والقرويات الأردنيات لا يوجد لمشكلاتهن مكان على جدول أعمال

النضال الوطني، يومها اتُّهمتُ بقسوة بأنني «برجوازية صغيرة مستغربة» أغرق في مشكلاتي الشخصية وأريد إغراق العمل النسوي بها، وأنه يتحتم عليَّ كي أكون على مستوى المسؤولية أن أعمل بجهد مضاعف بشعار «تحرر النساء يتم بتحرر المجتمع» كي أساهم في تحرير هذا الوطن. ونسيَتْ هذه السياسية المناضلة، أو تناست أنني أمضيت ثلاثة أرباع عمري في المنافي من أجل قضية الوطن، وأنني ممنوعة من العمل والسفر، من أجل تحرير الوطن. المشكلة في حينها أنني كنت أدرك أهمية القضية الوطنية وضراوة عبئها المضاعف على النساء، وقد دفعت ثمن هذا الإدراك من دمي ولحمي وأعصابي، لكنني كنت أتلمس طريقي من أجل إيجاد المعادلة القادرة على حل هذه المعضلة الصعبة. مللت من الاستغراق في مناقشة جنس الملائكة مع الرفاق والرفيقات، وبدأت العمل وحيدة.

كانت خطوتي الأولى، التعرف عن كثب على هموم النساء الأردنيات، لم أجد في المكتبة ما يقود خطواتي، ومن موقعي كصحفية بدأت البحث. كانت بدايات متواضعة، تفتقر إلى المنهج المنظم المحكم، خليط من السرد الصحفي والمعلومة الموثقة. بدأت بدراسة أوضاع النساء العاملات، انطلاقاً من قناعتي بأهمية الاستقلال الاقتصادي لتحرر النساء، وتعددت كتاباتي لتناول الأوضاع التعليمية والحركة النسائية وغير ذلك. وفي كل مرة كنت أبحث عن شيء ناقص، لا أستطيع الوصول إليه. كنت أحاول الإمساك بطرف ذلك الخيط الرفيع اللامرئي، المسكوت عنه، الذي يحيك عوالمهن، ويحدد مكانتهن كنساء ومواطنات، فضلاً عن أسئلة المنهج والأطر النظرية، وغير ذلك من أدوات تحليل أفتقدها في تعاملي مع الحالات الفردية التي أتاح لي عملي الصحفي التعرف إليها، والتي تحولت مع الوقت إلى مجاميع كبيرة، تتضافر معاً، بجديلة العنف المسكوت عنه. لا أنكر ـ وعلى المستوى الأخلاقي ـ ما للازدواجية الأخلاقية التي يتسربل بها مجتمع القبيلة الكبيرة من أثر في استمرار إصراري على البحث، ولا أنكر أثر هذه الازدواجية وفعلها في قضية محاكمة قصة المشنقة التي أشرت إليها، والتي دفعتني إلى المزيد من كشف المستور، من أمر الأخلاق الحقيقية التي تسري في عروق هذا المجتمع الذي يتسربل برداء الفضيلة نهاراً، ليغرق في حمّى الرذيلة ليلاً. فبدأت العمل على كشف المستور من أمر جريمة الجنس، وكان همي منصبّاً على قضية تجارة الجسد، العلاقات المحرمة، والاغتصاب. كانت النتيجة الأولية رسم صورة واضحة لما أسميته «قاع المدينة» وهي تحقيق موسع رفضت الصحيفة التي أعمل فيها نشره، وكان السبب المباشر في مغادرتي بلاط صاحبة الجلالة إلى غير رجعة...

أذكر جيداً ذات ندوة حول أوضاع النساء، وكنت قد طُردت للتو من بلاط صاحبة الجلالة، ردود الفعل عندما قدمت نتائج هذا البحث الأولية في إطار دراسة حول قانون

العقوبات، وكانت بؤرة البحث، جريمة تجارة الجسد ودور العنف الأسري في تعزيزها. أستطيع لليوم استذكار مستوى الشتائم ونوعها التي انهالت فوق رأسي. ولن أنسى ما حييت وجه واحدة من قيادات العمل النسوي المتجهم وهي تصرخ مستنكرة، وهل تريدين منا الدفاع عن حقوق «الـش...».

هذان الموقفان، الطرد من بلاط صاحبة الجلالة، والطرد من بلاط العمل النسائي، معنوياً على الأقل، أكدا أهمية البحث المعمق في قضية النساء عموماً، وقضية العنف خصوصاً. فحتى ذلك التاريخ لم تستطع الصحافة، ولا العمل النسوي بمؤتمراته وندواته، وورش عمله، إقناعي بأن ما أقدمه يشكل فعلاً حقيقياً، يساهم في تكوين مرجعية علمية حول قضية النساء في الأردن، فعدت إلى مشروع قاع المدينة، وعمقته بمزيد من التحليل لما جمعته من وقائع وشهادات وأرقام إحصائية رسمية، لأنتهي إلى بحث نُشر بعد ست سنوات من إنجازه بعنوان «مدينة الورد والحجر: دراسة في جريمة الجنس في المجتمع الأردني». سنوات مضت في البحث عن ناشر انتحاري يقبل بتبعات هذا الكشف سياسياً واجتماعياً، ومقارعة دائرة المطبوعات المعنية بإجازة ما ينشر، التي راوحت لمدة طويلة بين عدم الرغبة في إجازة المخطوط، وعدم القدرة على منعه لأنه يستند إلى معلومات رسمية موثقة ولا يمكن إنكارها. ماطلتني لأشهر طويلة، إلى أن حسمتُ الأمر بمعركة إعلامية هددتُ فيها باللجوء إلى القضاء. وهكذا نشر الكتاب لأُصلَب من جديد على صليب الاتهام باللا انتماء وتشويه المجتمع، وافتعال القصص، بدافع الحصول على التمويل الأجنبي، لأن الناشر وهو جمعية محترمة يترأسها أستاذ علم اجتماع مرموق، تلقّى تمويلاً أجنبياً لنشر الدراسات التي يتبناها.

في هذا السياق المضطرب، جاءت الفلسفة، إذ لا بد لتنوع التجربة الشخصية واتساعها النسبي، وتنوع دعاماتها المعرفية من أسس قادرة على حمل ما يمكن لملمته من أجزاء تجربة الكتابة الموزعة على الصحافة والقصة، وشكل من أشكال الكتابة البحثية، ولم تكن القراءات الذاتية في هذا الحقل، كافية، فكان لا بد من التخصص الأكاديمي لتعزيزها. وهكذا عدت إلى مقاعد الدراسة مع من يقتربون من سن ابنتي، وحضنتني بيروت مرة أخرى، طالبة مجتهدة، أعمل على نقد المنهج في الفكر النسوي، في إطار أطروحة دكتوراة،...

وأنتهي من هذا الاسترجاع كله ـ الذي لا يخلو من مرارة ـ إلى إعلان شعور ما، بالرضى، رضى لا يقوم على ما تحقق من «إنجازات» إن صح التعبير، أو على اعتراف الأوساط السياسية أو النسائية، أو حتى السلطة، التي منحتني، ولو على مضض، جائزة الدولة في حقل الدراسات النسويّة، وكانت تُمنح للمرة الأولى، بل هو الرضى الناتج عن

تبلور مشروع فكري يتناول قضية النساء، بدأتُ العمل فيه بأدوات هاوية، وأعمل فيه الآن بعشق الهاوية، لكن رضى لا يحول دون قلق الأسئلة الصعبة.

وأعود في النهاية إلى السؤال الابتدائي، هل استطعت من خلال هذا النص، مواجهة الذات وتقديمها عن وعي، أم أنني بقصد أو بدون قصد قدمت حكاية أخرى احتل الآخر موقع الصدارة فيها؟!

كتبت ذات يوم، أن السيرة، وما يتفرع عنها من شهادة على التجربة، ليست مكان الولادة، ولا التحصيل العلمي أو الخبرات أو المنجزات، بل هي، ما بين سطور ذلك كله. هي ذلك اللامرئي من مشاعر إنسانية، رافقت وكوّنت ونجمت عن كل ما حمله الخطاب، قصة كانت أو مقالة، أو بحث، لكن من يستطيع مهما بلغ من قدرة أو جرأة اختصار هذه المشاعر، والتعبير عن كل دمعة، أو ابتسامة، أو غصة، بكلمات؟!...

«لَوْ تسمح لِوداد بالذهاب إلى جدتها وتَزُفّ إليها بنفسها بشرى نجاحها بامتحان الدخول إلى دار المعلمين...»

«هل جننتِ؟! ومتى كانت ابنتي تخرج من البيت لزيارة أحد!؟» قاطعها منفعلاً.

«سألتُكَ أن تسمح لها بالذهاب إلى جدتها، أمُّك، كيف سترسلها إذن لمتابعة دروسها في دار المعلمين في بيروت ولا تزال تمنعها حتى من زيارة جدتها التي لا يبعد بيتها عن بيتنا مسافة رمشة العين؟!» تشجعت والدتي وسألت أبي.

كنت بين الرابعة عشرة والخامسة عشرة من عمري حين تناهى إلى سمعي من غرفة والديّ المجاورة لغرفتي صوت أبي حازماً صارماً وقاطعاً لذاك الحوار القصير بينه وبين أمي بقوله لها كعادته كلما أراد إسكاتها، وبنبرة تهديد:« أم طلال!؟»... وساد الصمت.

«ما هو مصيري؟» فكَّرت.

«لا تقلقي، ستذهبين لمتابعة الدراسة في دار المعلمين في بيروت». وعدني أخي طلال وهو يودّعني قبل سفره إلى فرنسا. «لو يتحقق هذا الوعد..!» تمنيت بلهفة.

«البنت لا تخرج من البيت إلاَّ إلى أحد مكانين، المدرسة أو القبر».

كلام سمعته مراراً من أبي فأصبحت المدرسة عندي مرادفةً للحياة. وقد يكون من

حسن حظي أنه لم يُعِرْ انتباهاً إلى وجود محطة فيها للإقلاع إلى مختلف الأمكنة وللتعرف إلى شعوب العالم المتنوعة اسمها «المكتبة». انتهزت الفرصة باكراً وانطلقت بواسطتها خلسة إلى ترحالي الليليّ وأخفيت عن مرمى عينيه رفاق سفري منذ بدأت أحبس كل واحد منهم بدوره تحت وسادتي فلا أُفرج عنه إلاَّ بعد أن يتعبني التلصُّص من ثقب مفتاح الباب ويرهقني انتظاري لاستغراق أبي في نوم عميق.

وكم من مرة أَحْكَمْتُ أطراف اللحاف فوق رأسي لكي لا يَتَسَرَّبَ من طيَّاتِهِ نورُ قنديلٍ صغيرٍ يضيءُ بداخله دروب «الخيام» وهضباتها ومغارات ينابيعها التي أبْدَعَ «حمزاتوف» في وصف جمالها لي في «بلدي»[١]، أو لألتقط صوراً رائعةً نثرها «غوركي» بِكَرَمٍ في «الأمِّ»[٢] عن أُمِّي.

وَلِئَلاَّ يستيقظ أبي ويكتشف سِرِّي كنت أُخْرِسُ ضحكاتي و«مارون عبود» يُسْمِعُنِي: «وتوثقت عرى القربى بيني وبين البقر، ولكن مصيبة جديدة مدت أذنيها في صبيحة حياتي، فَبَعُدَت الشِّقة بيني وبين المثلث الرحمات جدي الخوري... صرت أركب رأسي ولا أبالي به، فيحمي عليَّ ويقعد، يؤصلني ويفصلني قائلاً: راضع حليب البقر كيف يكون!!»، وَأَكْتُمُ حزني حين يَأْسَى:

«لقد أصبحت عبداً للناس منذ تصورت في البطن، وتقيَّدت بسلاسل مشيئتهم حين رفعت يدي أول مرة نحو السماء»[٣].

وَأُسْكِتُ في «الأيَّام»[٤] صيحة ولادة رفضي الأول لأنماط الحياة في القرية و«طه حسين» يروي لي كيف فقأ له عينيه ذلك الحلاَّق الغبي، وَأَحْرصُ على ألاَّ يلمح أبي على وجهي ملامح السُّخْرية المُرَّة التي طبعتها عليه حماقات وسيئات مجتمع الرِّيْفِ الذي عشته مع «يوميات نائب في الأرياف»[٥] وتحت فرشة سريري، خبَّأت صورته التي نجح «نجيب محفوظ» في رسمه لها وقدمها إليّ في ثُلاثِيَّتِهِ بعد أن أطلق عليه اسم «سي السيد»[٦].

ولَمَّا سألني أبي مَرَّة مما أشكو وقد لاحظ شحوباً على وجهي، بكيت.

أبكيت خوفاً من أن يزل لساني بإجابة تشفُّ عن انشغالي بالتفكير في إيجاد

(١) «بلدي» للكاتب والشاعر الداغستاني رسول حمزاتوف.
(٢) «الأم» رواية للكاتب الروسي مكسيم غوركي.
(٣) الجراب، صفحة ٥٥، طبعة دار الثقافة.
(٤) «الأيام» للأديب طه حسين روى فيها سيرة حياته.
(٥) «يوميات نائب في الأرياف» للأديب توفيق الحكيم.
(٦) «سي السيد» بطل ثلاثية الأديب والروائي نجيب محفوظ: قصر الشوق والسكرية وبين القصرين.

جوابٍ على سؤال «همنغواي» لي ذات ليلة: «لمن تقرع الأجراس؟»[٧]، أو إجابة يستدل منها جنوحي إلى «السَّأم»[٨] الذي أغراني به «مورافيا»؟ أو أخرى تفصح عن استلاب «دوستويفسكي» لعقلي مما جعلني أنصاع لتلبية دعواته اللجوجة لي للتجوال في غياهب مناطق حالكة الظلمة في نفوس «الأخوة كارامازوف»؟[٩].

أَمْ بَكَيْتُ ارتعاداً وَهَلَعاً من دويِّ القنابل الإسرائيلية الذي كان يزلزل أرض «الخيام» وهي تعبر سماءنا لتدكّ مكامن الفدائيين في قرى جبل الشيخ بعد هزيمة الخامس من حزيران؟

بكيت ولم أدرِ حينذاك لماذا راودتني رغبة متمردة. تمنيت أن أكون واقفة مع جمهور عديدٍ خلف «جبران» نردِّد من بعده صرخته المريرة:

«يا بني أمي»[١٠].

* * *

اطمأن أبي لفكرة إقامتي في ديرٍ للراهبات، وتضاعف اطمئنانه عليَّ بعدما رفضت الراهبة المسؤولة طلبه رؤية الغرفة التي سأقيم فيها. «ممنوعٌ على أيّ رجل دخول غرف الطالبات المقيمات في الدير حتى ولو كان أباً مِثلك»، قالت له. ولا أنسى كيف استراحت قسمات وجهه جرَّاء هذا المنع فشكر الراهبة على حسن إدارتها، وقبل أن يقفل راجعاً إلى «الخيام» كرَّر على مسمعي وصاياه: «لا تكلِّمي أحداً»، «لا تصادقي أحداً ولا تَنْسيْ لحظة أَنَّكِ في بيروت لمتابعة دراستك فقط» وختم بتذكيري: «ولا تَنْسيْ أبداً حمل السكين التي علَّمتُكِ كيف تدافعين بها عن نفسك إذا ما تحرَّش بِكِ أحد الزعران».

كوَّنت «دار المعلمين» آنذاك وطناً صغيراً لي. عشرات بل مئات من الطلاب أتوا إليها من كافة فئات مجتمع لبنان الكبير، بدءاً من رأس الناقورة وانتهاءً بآخر جردٍ في أعالي عكار، وكنت واحدة منهم طالبة في عمر المراهقة قرويَّة الزّيّ واللهجة، ذاكرتي تَحْرُسُ كل ما شاهدته مع رفاق سفري، وصدري يلذعه بين الفينة والفينة حنين إلى فَيء بيلسانة تزين حديقة بيتنا الخيامي، وفي جيبي سلاحي جاهز لردع أي أزعر.

وسرعان ما أخذت تغريني دعوة زملائي للمشاركة في الإضراب والتَّظاهر لِحَثِّ الدولة على تحقيق مطالب لَخَّصُوها بشعارات سَطَّرُوها على يافطات كبيرة: «توحيد الكتاب المدرسي، مجانية التعليم، مجانية الطبابة، التجنيد الإجباري، إلغاء الطائفية، زيادة

(٧) «لمن تقرع الأجراس» للكاتب الأميركي أرنست همنغواي.
(٨) «السأم» للكاتب الإيطالي ألبرتو مورافيا.
(٩) «الأخوة كارامازوف» للكاتب الروسي دوستويفسكي.
(١٠) «يا بني أمي» من كتاب «العواصف» لجبران خليل جبران.

منحة التعليم، تطوير المناهج المدرسية، التعليم الإلزامي، محو الأمية، التضامن مع شعب فلسطين لتحرير أرضه، النضال من أجل تحرير شعوب العالم ووحدتها، الوحدة العربية، العدالة الاجتماعية، حرية الفكر والمعتقد».

في فضاء هذا «الخطاب» المتعدِّد الطروحات راح ينمو في وجداني إحساس بالمسؤولية ويتأسَّس اقتناع بضرورة مشاركتي في ورشة التغيير في الوقت نفسه الذي اختلطت فيه أصداء الثورة الطلابية[١١] القادمة من فرنسا بأصوات الطيران الإسرائيلي وقصفه اليومي لقرى الجنوب وبعناوين صحف بيروت اليومية تعلن أعداد القتلى والجرحى والأسرى من الفدائيين.

«أعتذر من وصاياك يا أبي»، فَكَّرْت، ورحت أنزعها عني وصيَّة بعد وصيَّة، وأخذت أبحث بين أفرقاء الطلاب المتعدِّدي النزعات الفكريَّة حولي عن جهة تتقاطع تَطَلُّعاتُها وطروحاتُها التَّغييريَّة مع طموحي الرومانسي الجامح إلى سماع رنين أجراس تُقْرَعُ في كل مكان مؤذِّنَةً بانتفاضة «البؤساء»[١٢] ضدّ من أقفل بوجههم غرف المدارس وأسرَّة المستشفيات، وبوجه من أَطْلَقَ على أعينهم حلاَّقَ القرية ليفقأها، وسلَّط على نفوسهم ظلمة حالكة السواد دفعت وتدفع بهم كل يوم إما إلى الموت، أو إلى السجون. «هؤلاء البؤساء لو كان أحبَّهُم مورافيا لما تورَّط في السَّأم». خطر في بالي.

لم يَدُمْ بحثي طويلاً خاصة بعد أن أهدتني صديقتي رجاء «ما العمل؟»[١٣]. وبدأت أستمتع بسماع رفاقي في «الحزب الشيوعي» ينادونني ب: «يا رفيقة»، وغمرني فرح لا حَدَّ له بالانتماء إلى أسرة كونيَّة يحلم أفرادها بتحقيق عدالة تصون كرامة الإنسان.

«أُكَرِّر اعتذاري إليك يا أبي»،

فَكَّرت ثانيةً وأنا أتأبَّط رُزَمَ المنشورات التي سَلَّمني إيَّاها الرفيق في «مطبعة النجاح» بعد أن قاربت الساعة الثانية بعد منتصف الليل. انطلقتُ من المطبعة باتجاه سينما «بيبلوس» حيث كان عددٌ من سائقي باصات «الأحدب» ينادون بصوت عالٍ: «طرابلس، طرابلس». شاهدني أحدهم فتوجه نحوي يسألني: « رايحه عَ طرابلس؟» ارتبكت للحظة، خفت أن يكون من رجال المخابرات ويكتشف أمر المنشورات، فاتجهت يساراً وسلكت زاروباً ضيقاً ثم زاروباً ضيقاً إلى اليمين وإلى يمينه آخر أقل ضيقاً باتجاه «ساحة الدبَّاس».

(١١) المقصود الثورة الطلابية التي هزَّت فرنسا والعالم في عام ١٩٦٨.
(١٢) تمت استعارة كلمة «البؤساء» من عنوان رواية الكاتب الفرنسي فيكتور هوغو.
(١٣) «ما العمل؟» كتاب للزعيم الروسي لينين.

«لماذا تستند كل واحدة من هؤلاء النساء وهي شبه عارية إلى عمودٍ من أعمدة بلاكين هذه الأبنية المتلاصقة؟»

وَ«لماذا أُضيئت هذه البلاكين بأنوار خافتة حمراء وصفراء وبنفسجية كما لو أنها مُرْسَلَة من فوانيس دمشقيَّة لترسم إطاراً لشفاهٍ فاقعة الحمرة تتحرك ببطءٍ على إيقاعِ مضغِ عِلكة؟»

وَ«لماذا تغمز لي إحداهنَّ بعينها وهي تكشِّر عن أسنانها؟»

وَ«لماذا تبتسم لي أخرى؟»

وتساءلت أيضاً وأنا أُحْكِمُ إبطي على رُزَم المناشير لِئَلاَّ تنزلق مني إحداها: «هل أن جدتي «أم سطام» قد مرَّت من هنا قبل أن تحكي لي حكاياتها عن الجنيَّات؟».

كان الرفاق بانتظار وصولي بالمنشورات، أَغْرَقوْا في ضحكات مجلجلة لَمَّا أخبرتهم عن جنيَّات الزواريب اللواتي شَاهَدْتُهُنّ، وسألني أحدهم باستنكار:

«لماذا مررت بشارع المتنبي!؟»

لم يكن لدينا الكثير من الوقت لنبدأ بتوزيع المنشورات على ثانويات بيروت، وفي اليوم التالي، وبعد أن أوهمتني إحدى زميلاتي بإعجابها بما نقوم به وطلبت مشاركتنا في الدَّعوة إلى الإضراب فَرِحْتُ بِكَسْبي لها «صديقة» جديدة للحزب ولم أشُكّ لحظة في أنها واحدة من عملاء الإدارة (كما كنا نُسَمِّيْ بعض الطلاب الذين دَسَّهُمْ مدير دار المعلمين بيننا لرصد تحركاتنا) وسلَّمْتُها رزمة من تلك المنشورات صدر على إثرها قرار إداري بطردي من الدار مع مجموعة من رفاقي.

وكالعادة كلما كانت تواجهنا أيّ ورطة أو سوء تفاهم مع إدارتنا لَجَأْنَا إلى أستاذنا الدكتور «ميشال عاصي» لكي يتوسَّط لنا معها ويصل ما انقطع بيننا وبينها. فنجح في وساطته إلاَّ أن عفو المدير عنَّا جاء مشروطاً باستدعائه أولياء أمورنا لِتَوْقِيْعِ تَعَهُّدٍ يقضي بالتزامنا بقوانين الدار فأُسْقِطَ في يدي..

كنت حينذاك قد أصبحت في السنة الدراسية الثالثة والأخيرة ولم يبقَ على تخرُّجي سوى بضعة أشهر. «كيف يمكنني مواجهة والدي بقرار المدير بطردي؟» فكَّرت وأنا أذرع طول باحة ملعب «المدينة الرياضية وعرضه» المقابل لدار المعلمين، وفجأة خطرت ببالي فكرة شقيَّة حين لمحت دهَّاناً يطلو بفرشاته جدار ملعب المدينة وقد تشبَّثت رجلاه بأعلى درجات سُلَّم. «يا عَمْ، يا عَمْ» ناديته، كان يبدو منطرباً بصوته وهو يُمَيْجِنُ: «احبابي وين ما راحوا يحلُّون» فلم يسمعني إلاَّ بعد أن كررت ندائي عدة مرات. «ماذا تريدين يا ابنتي؟» سألني بِرِقَّةٍ بعد أن هبط على الأرض. «طردتني إدارة

مدرستي ولن تعفوَ عَنِّي إلاَّ بكفالة يوقِّع عليها والدي شخصياً»، قلت له بِمَسْكَنَة، فنظر إلي مستغرباً، «ووالدي موجود خارج لبنان منذ سنوات طويلة»، أَكْمَلْتُ كاذِبَةً، ثم مددتُ يدي إلى جيبي فتناولت منها ليرتين كانتا بحوزتي قدَّمتها إليه وأنا أرجوه أن يُرافقني كوالدٍ حقيقي لي إلى الإدارة ويوقِّع على ذلك التعهُّد.

كنت أعرف أنها محاولة منِّي عبثيَّةً وشقيَّة، ولكن ما حدث بعد ذلك كان مُفَاجِئاً لاحتمالي برفضه لِعَرْضِي. فبعد أن وضع الليرتين في جيبه ومسح بثيابه بعض الطِّلاء الرَّطِبِ عن كَفَّيْهِ وأشعل سيجارةً، رافقني باتِّجاه الدار.

وَ: «يا عيب الشُّوم، تْفُو عْلَيْكِ وعَ هالتّربايَة، هيك بْتَعْمْلِيْ فِيِّيْ، قدَّيه بتعب وبشقى لَطَعْمِيكُن؟»

شتمني ذلك الرجل الأربعيني بهذه الكلمات وهو ينظر إليَّ بغضب شديد بينما كان يبصم على التَّعَهُّد أمام مدير دار المعلمين ثم تقدَّم مني وصفعني صفعتين قويَّتين، وقبل أن يغيب خلف باب غرفة الإدارة قال لي مهدِّداً:

«بْفَرْجِيْكِ شُوْ رَحْ أَعْملْ فِيْكِ بالبيت»، ثم توارى وسط ذهولي وابتسامات زملائي الشامتة.

* * *

بعد أن فتح باب المدرسة وسلمني مفتاحها راح مختار «زوطر الغربية» يخبرني عن معاناة أهالي هذه القرية الواقعة في شرقي قضاء النبطية بسبب حرمان أبنائهم من التعليم والطبابة.

«وأخيراً استجابت وزارة التربية لِتَوَسُّلاتِنَا وأرسلت مُدَرِّسَةً إلينا، نحن منسيُّون هنا، كأننا غير موجودين على خارطة هذا البلد»، قال لي وهو يُريني الغرفتين اللَّتين بناهما أهل القرية بعرقهم ومن مالهم الخاص.

وقال لي أحد الآباء وهو يقدِّم لي مفتاح بيت واحد من أقاربه المقيمين في بيروت: «أهلاً بكِ بيننا، من الغد سيرتاح أولادنا من مَشَقَّةِ السَّيْرِ اليومي الطويل إلى مدارس النبطية».

حتى كتابة هذه الأسطر لا أذكر أنني عشت لحظةً تضاهي جمال وروعة اللحظة التي استقبلتني فيها وجوه عشرات الصبيان والبنات المملوءة بهجة وأملاً. بدا عليهم وكأن صبرهم نفد بانتظار من يفتح أمامهم باب مدرستهم للمرة الأولى، تسابق طفلان منهم على الإمساك بطرفي قميصي بينما كنت أهم بفتح الباب، وسألني ثالث وعيناه تتفحصان حقيبتي إن كنت أضع في داخلها الطباشير والمسطرة، ثم تدافعوا جميعاً

يدخلون من خلفي ومن جانبيَّ ثم جرتني طفلة لتريني من النافذة منزلها، وثانية قدَّمت لي باقة من أزهار الشوك الليلكية، ومن فوق رأسها تطاولت يد طفلٍ لينا ولني سيجارتَي لَفّ. «بانتظاري عمل شاقّ»، فكَّرت.

جَاؤُوا من أربعة صفوف ابتدائية، قسمت بالمقاعد كل غرفة إلى صفَّيْن وباشرت عملي، مديرة ومعلمة وحارسة. وَبَدَأَتْ مدرستي شيئاً فشيئاً تتأثر وتؤثِّر في إيقاع حياة «زوطر الغربية» اليومية لِتُصْبِحَ جزءاً لا يتجزَّأُ من قانون طبيعتها فصارت تَتَعَطَّلُ الدروس فيها إذا ما امتلأت قساطل مياه الشفة النادرة الامتلاء لاحتياج تلاميذي لأخذ قسطهم في حمَّامٍ دافئٍ، وتَتَعَطَّلُ لِنُهَدْهِدَ رضيعاً أتت به أمه إلى الصف وتركته عُهْدَةً في حضن أخيه أو أخته الأكبر لاضطرارها إلى زيارة طبيب في المدينة. وبما أنَّ زراعة التبغ هي مورد الرزق الوحيد لمعظم أهالي القرية، فإن تعطيل الدروس صار أمراً عادياً بسبب اضطرار تلاميذي للذهاب إلى العمل في مواسم الرَّيِّ أو القطاف.

ولا أنسى لمَّا دخلت إلى المدرسة مفتِّشة الوزارة «مفيدة» ذات مرة ووجدتني جالسة أمام نافذة الصف أتأمل من بعيد تلاميذي المنتشرين بين أهليهم في حقول التبغ الممتدة، فبادرتني بقولها الساخر: «يا ألله، ناقص تكتبي شعر»، وسألتني باستنكار وهي تنظر إلى المقاعد الفارغة: «وين التلاميذ؟!» فأشرت بيدي إلى أطيافهم البعيدة تحت شمس أيار اللاذعة، «يا سلام، وكيف بتسمحي لَتْلامِيْذِكْ يغيبوا عن المدرسة ويروحو عَ الشّغل مع أهلُن، شو باعتينِك تعملي هون؟»، فلم أُجِبْها، فرمقتني بنظرة مستخفة وخرجت غاضبة. ولمَّا قبضتُ راتبي بعد شهر على زيارتها وجدته ناقصاً مبلغ خمسة أيام. كان تقريرها قد قَدَّم نُصحاً إلى وزارة التربية بذلك.

ورويداً رويداً أَخَذَتْ هَدْأَةُ ليلِ «زوطر» تَجْلُو عتمةً كان حبِّيْ ل«الخيام» قد تاهَ في غَيْهَبِهَا عشرين عاماً وقشع بَدْرُهُ سحابةً حجبت عني طويلاً حقيقة أَنِّي هي، وهي أنا، تنامُ إذا ما نِمْتُ وَتَصْحُو مع صَحْوِي وأَتكلَّمُ بِلِسانِهَا ونفرح معاً كلما دقَّ بابَ بيتي زائر جديد.

وكما أصبحتُ أشتاق طُلُوعَ النهار لِرُؤْيَةِ أَصَابِعِ تلاميذي ترتفع بحرارة وهم يتسابقون لإجابتي عن سؤال في فروضهم أو دروسهم أو لأخذِ إذنٍ في مَحْوِ اللوح أو بَرْيِ أقلام الرَّصاص في سلة المهملات تحته، صرتُ أحنُّ إلى حُلُوْلِ الليل لفتح بابي أمام قامات أهليهم المُنْهَكة تحت وطأة احتكار «شركة الرِّيجي» لشراء محصولهم بأسعار تكاد لا تكفي لِغَسْلِ اللون الأصفر عن أكفِّهم التي لَوَّنَتْها أوراق التبغ. ولمَّا فاجَأَنِي والدي ذات صباحٍ بِمَجِيْئِهِ المُبْكِرِ وَوَجَدَ بقايا الشَّاي في الفناجين التي خَلَّفَها رِفاقُ لَيلي رَمَقَنِيْ بنظرةٍ غريبة لَمْ يَسْبِقْ أن قرأت قبلاً في عَيْنَيْهِ مَعْناهَا وَلَمْ يَرُدّ عَلَيَّ

تحيَّة الصباح وأقفل راجعاً بِصَمْتٍ لم أدرِ إن كان ناتجاً عن احترامِهِ لِلْمُدَرِّسَةِ التي صُرْتُها أو عن عِزَّة نفسه التي منعته من الاعتراف بتَطَوُّرِ مفاهيمه وازدياد قابليتها للتفاعل مع سرعة المتغيِّرات التي طاولت كل تفاصيل الحياة.

«متى نبدأ؟»، سألتني بلهفة إحدى أمهات تلامذتي لَمَّا أخبرتهن عن نِيَّتِيْ بإعطائِهِنّ دروساً في مَحْوِ الأُمِّيَّه. «ونحن أيضاً نريد أن نتعلَّم القراءة والكتابة»، علَّق أحد الآباء قائلاً بحماس. وعندما رفضت وزارة التربية طلبي إليها السَّمَاح لي بإعطاء تلك الدروس في مبنى المدرسة بعد انتهاء الدوام الرسمي، احتجَّ مستنكراً أبٌ: «ولكننا نحن الذين قدَّمنا للمدرسة قطعة الأرض وبِمالِنا وسواعدنا بنيناها وهي ملكنا». ولكي لا تضيِّع الفرصة سألتني أمٌ «هل يصلُحُ صالون بيتي للتدريس؟»، فَرَدَّتْ أخرى: «لا، صالون بيتي أكبر».

إلاَّ أنهم وعلى الرَّغم من غبطتهم بزواجي بعد ذلك ببضعة أشهرٍ لم يستطيعوا إخفاء حسرتهم على ضياع الشَّهادات التي حال انتقالي إلى إحدى مدارس «النبطية» دون حصولهم عليها.

* * *

لَمَّا وصلتُ إلى «مكتبة هاني»[١٤] التي تتصدَّر شارع النبطية الرئيسي وسمعته يقول لأحد زملائي في مدرسة البنات: «شو بدَّك بالجريدة ليه إنت بتعرف تقرا؟» ورفض بيعه «النهار» في الوقت الذي وصل فيه زميل آخر في مدرسة البنين وطلب شراء أقلام حبر ناشف فسأله هاني باستهزاء: «شو بدَّك تعمل فِيُن؟» ورفض بيعه إيَّاها تأكَّد لي ما أخبرني به «زعل»[١٥] عن سرعة بديهة وذكاء وظُرْفِ أبناء مدينته أحفاد شيوخ الفقه واللغة والعلم والتأريخ «أحمد رضا» و«سليمان ضاهر» و«محمد جابر» و«حسن كامل الصبَّاح»، «لا مكان في مجالسها إلاَّ لِظريفٍ أو صاحبِ معرفة أو لِمُتَذَوِّقٍ للجمال»، قال لي.

وكعادتها النبطية مع كل وافدٍ جديد عليها احتضنتني، وشاءت مكاناً لاحتفالها بزفافي إحدى قاعات صفوف مدرسة «فريحة»[١٦] حيث عَلَّق «زعل» على أحد جدرانها مَهْرِي، زيتية من لوحاته، واختارت عريفةَ الصَّف لِتُلْبِسَنَا الخواتم.

(١٤) «مكتبة هاني» هي المكتبة المشهورة في النبطية لصاحبها الصديق هاني الزين.
(١٥) الفنان التشكيلي زعل سلوم.
(١٦) «مدرسة البنات الأولى» سمِّيت باسم مديرتها فريحة الحاج علي نظراً لوطنيتها ونصرتها لقضية تعليم البنات.

وبدأتُ أشارك «زعل» في إشعال الشموع ليصل «ياسر»[١٧] بقصيدته لحبيبة جديدة، وَ«عَلِيْ»[١٨] بِعُوْدِهِ الذي غالباً ما كنا نقضي الليل بانتظار انتهائه من دوزنته. وصار يهدأ عواء الذئاب من حولنا كلما تسرَّبت إلى أسماعها من فضاء بيتنا المزروع على خاصرة وادٍ موسيقى أصدقاء ليل «زعل» من «باخ» و«موزار» و«تشايكوفسكي» إلى «بيتهوفن» و«بيزيه» و«فيفالدي» فتنكفئ من حيث أتت لِيُكْمِل رسم لوحته ما قبل الأخيرة.

وغالباً ما كان يستعصي عليَّ إيجاد كلام يقنع ياسر بجدوى المحاضرات أو الحلقات النسائية التي هدفها الانتصار لحقوق المرأة المهدورة حين يعلِّق على نشاطي فيها بقوله: «بلا هالتَّعب صدِّقيني، حقوق الرجال هي المهدورة، ها هو نُحُوْلِي أمامكِ، هل ترين ما فعلته بي حبيبتي؟» ثم يسألني إن كنت خلال المحاضرات أقوم بنصح النساء بالامتناع عن أكل الفول أو الثوم أو الفاصوليا. ومرةً وأنا أُخْبِر كيف دفع رجال «صريفا»[١٩] بأطفالهم لرشقي مع رفيقتي «وطفة» بالحصى أمام قاعة المسجد بعد انتهاء محاضرتي وحثِّي لزوجاتهم المزارعات على النضال لتحقيق استقلالهن الماديّ سألني «زعل» مستغرباً: «ليه ما في حجارة ب«صريفا»»؟ وياسر ملهوفاً: «حبيبتي كانت معكُن؟».

وشهراً بعد شهرٍ وسنة بعد سنة، ومع جنون القصف الإسرائيلي للنبطية الذي أخذ يفجر بقنابله أساسات منازلها ومدارسها ومستشفاها وسراياها وامتزاج دويِّه بنحيب أمهات وآباء كان الموت القادم من أقصى الجنوب ينتزع أبناءهم طفلاً بعد عريس وبِبُكاء أطفال لم يفهموا إلى أين تُحْمَل الأحضان التي كانت أسرَّةً لنومهم، بدأت تنطفئ شموع بيتنا شمعة بعد أخرى بحلول نيران الحرب التي راحت تمتدُّ على مساحة البلد لتلتهم أحلام جيلي وتشوه بهاء طفولة صغارٍ ورُضَّعٍ بينهم أطفالي الثلاثة.

ولم يخطر ببالي وأنا أشارك رفاقي في تأمين طعام وملبس يحتاجه المقاتلون في معارك الجبل[٢٠] حينذاك أن تكون حياتي الخاصة موضوعاً لاجتماع دُعِيت إليه «طارئ ومُهِمّ» (كما قال لي الذي كُلِّف بدعوتي).

«لدينا أسئلة تقلقنا حول حياتكِ الخاصة»، توجَّه إلَيَّ بهذا الكلام مسؤول المنظمة مفتتحاً الاجتماع. ولمّا لاحظ أحد الرفاق استهجاني لِمَا سمعته تطوَّع شارحاً ما التبس

(١٧) الشاعر الصديق ياسر بدر الدين.
(١٨) علي زين الدين الصديق المفتش في الضمان الاجتماعي.
(١٩) «صريفا» هي قرية من قرى جبل عامل تقع بالقرب من صور.
(٢٠) «معارك الجبل» المقصود تلك التي وقعت بين عامي ١٩٧٦ و١٩٧٧.

عليَّ فهمه وأثار دهشتي: «الرفيق يعني انغماسكِ مع زوجك في حياة بورجوازية، الأمر الذي يرتِّبُ عليكِ القيام بنقدٍ ذاتي أمامنا».

«خطأٌ جديد يقترفونه لا أقبل به جدلاً»، فكَّرت وأنا أتوجَّه صامتة نحو الباب الذي قرَّرت ألاَّ أدخل منه ثانية.

وعلى وقع القذائف انقضت شهور طويلة وقَّع «زعل» خلالها ما زاد على ثمانين لوحة استعداداً لمعرضه في عَمَّان قبل حلول ليلٍ لم نكن نعلم أنه سيكون فاصلاً في حياتنا.

كنا وَاقِفَيْن خلف نافذة بيتنا المُطِلَّة على وسط النبطية نرصد أماكن اندلاع الحرائق فيها ففاجأني «زعل» بخروجه مهرولاً بين الشظايا باتجاه مرسمه.

«احترقت كل اللوحات»[٢١]، سمعت صوته المختنق بالدمع يكرِّر بحرقة وهو عائد يجرجر خطى تنوء تحت ثقل الخسارة الجسيمة.

في صبيحة اليوم التالي اخترنا بيروت مقاماً لتهجيرنا خِلْنَاهُ مُؤَقَّتاً، فانتهزت فرصة مجاورة كلية الحقوق لمنزلنا لأُكْمِل فيها شهادة طالما حلمت بنيلها.

* * *

مع بداية الثمانينات كان انعكاس الشارع البيروتي على غالبية المدارس واضحاً بازدحام مقاعدها بتلاميذ ميليشياويَّة مما دفعني إلى الاستقالة من التعليم والتحاقي بأحد مكاتب المحاماة.

وشعرت بأهمية عملي كمحامية إلى جانب زملائي على الرغم من صعوبة ممارسة المحاماة في وقتٍ اعْتَبَرَتْ فيه الميليشياتُ حُمَاةَ القانون والمؤسسات من قضاة ومحامين ورجال أمن خارجين على قانونها فأمعنت في اصطياد الكثيرين منهم لترمي بهم في أعماق خنادقها وسراديبها قتلى أو أسرى أو جرحى مشوَّهين بفعل إبداعها في تعذيبهم.

وبدأت تتداعى مع كل مشكلة تعرض أمامي صورة ليافطة من الشعارات التي كانت سبباً لطرد أو اعتقال غالبية جيلي من ثانويين وجامعيين، فتذكرت كيف صُوِّبَت رصاصات رجال الأمن على أحرف «إلزامية التعليم» وأحرقتها حرفاً حرفاً عندما قالت إحدى موكلاتي:

«أتاني أخي برفقة رجلين وطلب بَصْمَتي على أوراق كان يحملها بحجة أنها عقد

(٢١) تم احتراق كافة اللوحات بتاريخ ١٩٧٧/٦/١ جراء قصف مرسم زعل بقنبلة إسرائيلية.

استثمار بيننا وبينهما يتعلق بالأرض التي ورثناها عن والدنا، لم يخطُر ببالي وأنا أبْصُمُ عليها أنني أبيعه ميراثي».

«ألم تطلبي منه أن يقرأ على مسمعك مضمون تلك الأوراق قبل أن تبصمي عليها؟» سألتها.

«لا، احترمته أمام الرجلين الغريبين ولم أفكر بأنهما شَاهِدَا زور اشترى أخي ضميرهما ليسرقني..!» رَدَّت بأسى.

وعندما ندَّت بالدَّمع عينا مُوكِّلي وهو يسألني كيف يمكنه استرداد مصاغ الخطبة الذي أَبَت أُمُّ خطيبته إعادته إليه بعد أن فاجأته بِفَضِّ خطبته على ابنتها، تذكَّرتُ قيام عددٍ من الأمهات باتِّهامنا في «لجنة حقوق المرأة» بتحريض البنات القاصرات على التمرُّد على العادات والتقاليد إثر مناداتنا بعدم دفع القاصرة إلى زواج مُبْكِرٍ قبل اكتسابها شهادة علميَّة أو مِهنيَّة تحمي مستقبلها من نتائج زواجٍ ربما يكون فاشلاً بانتهائه بطلاق أو تَرَمُّل وعوز.

«قَتَّرت على نفسي لكي أوفِّر ثمنه إسوارة بعد إسوارة للعروس التي سأتزوجها» قال لي بحرقة.

«ما هو موقف خطيبتك حيال كل ذلك؟» سألته.

«إنها لم تتم السابعة عشرة من عمرها وأمها تمنعني من رؤيتها»، أجابني ثم أردف قائلاً: «أخبرني جارنا المصوِّر أن حماتي أرسلت صورة خطيبتي إلى رجل يعمل في بلد أفريقي طلب من والدته مجموعة من صور بنات بلدتنا ليختار من بينهن عروساً له وأنها تصلي من أجل أن تفوز صورة خطيبتي بإعجابه».

وفي أوائل التسعينات، وعندما عجزتُ عن إيجاد جوابٍ لِموكلة تجاوزت الخامسة والخمسين من عمرها فقدت زوجها وَفُوجِئَتْ بحرمانها من حقِّها بميراثه بسبب اختلاف مِلَّتَيْهِمَا، وكان «اتِّفاق الطائف» قد وضع حدّاً لِوِزْرِ الحرب بتعديل جملة من قوانيننا واستحداث أخرى غاب عنها حضور قانون مدني اختياري ينظم الأحوال الشخصية، تساءلتُ: «هل انتهت الحرب فعلاً؟»

«لو كنت خادمة له لاستحققت تعويضاً يحميني من العوز، أمِن العدل حرماني من ميراث زوجي، من أين آتي بالمال لمعيشتي بعد رحيله؟» سألتني بمرارة.

ولما زارني موكِّلٌ سابق بعد بضعة أشهر على انصرافه من مكتبي حاملاً معه مستندات فشلي في إبطال زواجه وألقى أمامي بإخراج قيده الجديد مُشيراً بإصبعه إلى ما كُتِبَ بجانب خانة المذهب فيه فقرأت «مسلم» وإلى خانة «الوضع العائلي» قرأت

«مُطَلَّق» أخذ ينتابني خوف من الغدِ، وبَعْضٌ من محلِّلي السياسات، والإعلاميين، لا زالوا يكرِّرُون وصفهم لتلك الحرب ب«الطَّائِفِيَّة».

«لَوْ من زمان عْمِلْتْ مسلم ما كنت خسرت خمس سنين من عمري». قال لي بنبرة المنتصر.

ولا تزال جلجلة ضحكته تتداعى إلى أذنيّ كلما تذكرت مقاطعته تهنئتي له بتحقيق مراده بقوله لي:

«أجّلي التِّهنايَة لَبَعْدْ ما إرجع مسيحي، إذا بْظَلّ مسلم بخسر حقِّي بتركة أهلي».

بعد أن يئس من صدور قرار يقضي بإبطال زواجه من زوجته التي كانت قد سافرت منذ عدة سنين لتقيم مع عائلتها في إحدى دول المهجر وتمنَّعت عن العودة إليه بحجة خوفها المزعوم من الحرب التي انتهت، لَم يجد ذلك الرجل حلاً لِمُشكِلَتِه إلاَّ بتنفيذ نصيحة أحد أصدقائه فعمد إلى تغيير مذهبه بإشهار إسلامه، الأمر الذي حقق له ما عجزت كل المراجع والاجتهادات التي استدعيتها لنصرته.

«لو يُقدِّم لي صديق موكلي السابق نُصحاً بحلٍّ لمشكلة هذه الشابَّة». تمنيت بلهفة مع بداية الألف الثالث بعد أن أجهشت في البكاء وراحت تُرَدِّد: «أفضل حَلٍّ لِمُشْكِلَتي هو الانتحار».

«حُبِّي له جعلني أصدِّق كلامه عن شرعية زواج المتعة، وعدني بإعلان زواجنا بعد أن يستقرّ في عمله الجديد»، قالت بعد أن جرعت قليلاً من كوب ماءٍ قدَّمْتُهُ إليها، وبنبرة متهدِّجة أكملت: «أنكر معرفته بي لَمَّا أخبرته بحملي منه ثم غَيَّر رقم هاتفه الخليوي واختفى، سألت عنه في كل مكان، في مقرِّ عمله، أصدقاءه، أخته، جيرانه، كما لو أنه ذاب كحبة ملح في نقطة ماء. سوف يقتلني والدي إذا علم بأمري، ماذا أفعل؟» سألتني مستغيثة.

«هو زواج شرعي بنظرنا» أجابني أحد قضاة الشَّرع لَمَّا سألته عن شرعية زواج المتعة.

«ولكن الزوج أنكر زواجه من موكلتي لَمَّا عرف بحملها منه. فما هو وضعها القانوني في هذه الحالة وما هو مصيرها وجنينها؟» سألته لأستزيد معرفة.

«يمكننا أوَّلاً التَّثَبُّت من حقيقة زواجها بكافة الوسائل، فإقرارها بحصوله يُعَدُّ قرينة لمصلحتها، وثانياً، يترتَّب عليها إجراء تحاليل مخبريَّة لإثبات نسب الجنين إلى الزوج المزعوم فربَّما تكون كاذبة في زعمها بحصول هذا الزواج بينها وبين ذلك الرجل».

رَنَّ هاتف فضيلة القاضي الخليويّ فاعتذر مني لدقائق كي يَرُدَّ على مُكَلِّمِهِ، فانتهزت الفرصة وخرجت تأدُّباً من مكتبه قبل أن أسمع جوابه على سؤالي عن كيفية معالجة هذه المسألة والزوج اختفى وربما سافر إلى خارج البلاد تهرباً من مسؤوليته.

لَمَّا وصلت إلى بيتي كان ولداي قد انتهيا من حزم حقائبهما استعداداً لهجرة عجزت محاولاتي كافة عن ثنيهما عنها.

«هل ستجدان خارج حدود هذا الوطن أجمل وأبهى من أرضنا وشمسنا وبحرنا وجبلنا؟» سألتهما والغصة تمسك بخناقي فأجابا بصوت واحدٍ:

«أتظنين يا أمي بأن الوطن هو مجرد أرض خصبة وشمس بهية وبحر صافي الزرقة وجبل أخضر؟»

الدرَّة المصونة واللؤلؤة المكنونة

سيرة تشكُّل تمثيلات المرأة

علي أحمد الديري

«حين أعلن ملك المغرب لحكمائه قراره بتعليم الإناث، انبرى له أحدهم قائلاً: أفعى وتسقيها سماً».

شبكات المعنى:

تعمل شبكات الأنظمة الدلالية لأي ثقافة، من خلال المجازات والاستعارات، فبهذه المجازات تُبَنْيِنُ الثقافات الإنسانية أنظمتها الدلالية وتَتَبَنْيَنُ هي نفسها بها[1].

شبكات الأنظمة الدلالية، شبكات تأويل تتيح للذات فهم العالم وكائناته وعلاقاته وفق شروطها وإمكاناتها. ولتستطيع هذه الذات الخروج على هيمنتها، لا بدَّ لها أن تُخضِع هذه الشبكات لقراءتها ونقدها ـ أي أن تجعلها موضوعاً قابلاً للسرد والفحص، وبهذا يكون الإنسان شاهداً على ما رأى وعاش، وهذا ما تحاول هذه المقالة فعله، إخضاع شبكات معناها التي شكَّلت رؤيتها للمرأة للسرد والنقد، والحكاية إذا تمَّ سردها أصبحت موضوعاً قابلاً للقراءة، فالسرد بناء حكاية بتشييد شبكات علاقات بين مجموعة من العناصر والذوات.

بعبارة أكثر وضوحاً يمكن القول إنَّ:

(١) انظر:
- ماراندا (بيير)- جدل الاستعارة.. مقالة أنثروبولوجية في الهرمنوطيقا، ترجمة علي حاكم صالح. نوافذ، العدد٢٦، ديسمبر ٢٠٠٣.

تمثلات ذاتي للمرأة صنعتها شبكات المعنى في ثقافتي، ولأتمكن من الخروج على فعل هذه الشبكات في بناء مفهومي للمرأة لا بدَّ أن أجعلها موضوعاً قابلاً للقراءة، وهذا يتطلب سرد هذه الشبكات بجعلها حكاية أبني – أنا بوعيي الآن المفارق لتلك اللحظات التي بنتني– علاقاتها المفهومية، وبناء هذه العلاقات المفهومية سيمكِّنني من فهم حكاية هذه الشبكة، وبهذا أتحوَّل إلى شاهد عليها. ولأن هذه الشبكات رمزية وتعمل بشكل خفي، فإنها لن تجد أفضل من المجازات وسيلة تتخفَّى فيها وتفعل، فتبني وتصل وفق ما يسمح به بناؤها، علاقاتِ الإنسان بالإنسان المختلف معه في الجنس أو العرق أو الزمان أو المكان. فما هذه المجازات التي صاغت تمثلاتي للمرأة؟

أنا أتحدَّث هنا عن الصياغة الأيديولوجية الموجَّهة بقصد، وليس عن صياغة الثقافة الشعبية أو الاجتماعية التي نشأتُ فيها أو لأقل بصورة أوضح، أتحدَّث عن صياغة التيار الديني في صبغته الأيديولوجية التي تربَّيتُ فيها.

وهنا لا بدَّ من التنبيه إلى أنني لست معنياً هنا بمناقشة مدى تطابق رؤى هذا التيار مع الإسلام أو افتراقه عنه، ولست معنياً بموضوع الحجاب من الناحية الشرعية، ولكني معني بخطاب هذا التيار في حدود تجربتي معه، ولأقل على وجه التحديد خطابه الاجتماعي والثقافي الذي شكَّل إطار فهمي للحجاب، كما عشتُ ممارساته في سياقي الاجتماعي، وتشبعتُ بقناعاته ودافعت بحجج هذه القناعات وتحدَّثتُ باسمها، أي أنني أتحدَّث عن سلطة خطاب هذا التيار الرمزية في تشكيل ذاتي وطريقة استجابتها لمحاولات الإلزام بالأفكار التي انتهت إليها هذه السلطة في فهمها للدين والمجتمع.

سعادة الاحتجاب أم الحجاب:

ولعل أكثر مجاز كان لقوّته الحجاجية سطوتها الإقناعية الخفية عليّ، صاغته قصة تلقيتها ضمن بيداغوجيا ضمنية في المرحلة الإعدادية في كتاب «الحجاب سعادة لا شقاء» لمحمد القزويني.

ها أنا أورد القصة نفسها بالرجوع إلى الكتاب نفسه وفي طبعته الرابعة نفسها، بعد مضي ١٨عاماً، لكنها عودة بمسافة نقدية تعادل أضعاف المسافة الزمنية، وهذه المسافة وحدها الكفيلة بتحويل هذه القصة إلى موضوع قابل للفحص.

عنوان القصة «حوار مع فتاة مسيحية» ويسردها الكاتب على النحو التالي: «وهناك قضية رائعة حدثت لأحد علماء الدين، عندما جاءته فتاة مسيحية وقالت له: أنا عرفت عن الإسلام الشيء الكثير.. وقد أعجبت بهذا الدين وبقوانينه ودساتيره، وأحببته حباً كثيراً.. ولكن قانوناً واحداً صار سبباً لعدم دخولي في الإسلام.. وقد ناقشت حوله

عدة أشخاص فلم أحصل منهم على جواب مقنع، وإذا استطعت أنت ـ أيها العالم ـ أن تبين لي فلسفة هذا القانون فإنني أدخل في الإسلام؟

قال العالم الديني: وما هو ذلك القانون؟

قالت: قانون الحجاب.. فلماذا فرض الإسلام الحجاب على المرأة؟ ولماذا لا يتركها تخرج سافرة كالرجل؟

فقال العالم الديني: هل ذهبتِ إلى سوق الصاغة... إلى المحلات التي يباع فيها الذهب والمجوهرات؟

فقالت الفتاة: نعم.

قال العالم: هل رأيتِ أن الصائغ قد وضع الذهب والمجوهرات في الصندوق الزجاجي وقفل باب الصندوق؟

قالت: نعم.

قال لها: لماذا لم يترك المجوهرات في متناول الأيدي؟ لماذا أودعها في الزجاج المقفول؟

قالت: لكي يحرسها من اللصوص والأيدي الخائنة.

فقال لها: هذا هو فلسفة الحجاب.. إن المرأة ريحانة... المرأة جوهرة.. ياقوتة يجب المحافظة عليها من الخائنين والفاسدين، ويجب حفظها في شيء يسترها من عيون المجرمين ـ كما يُحفظ اللؤلؤ في الصدف ـ حتى لا تقع فريسة لهم... والحجاب فقط هو الساتر والحافظ لها.. إن المرأة المحجبة آمنة من الخائنين، لأن جسدها مستور ومحاسنها مستورة، فالناس لا يرون منها شيئاً، ولا يطمعون فيها، وهم في معزل عنها، ولا يلفتهم شيء منها، بل يتهيبونها ويستحيون منها.. كل ذلك لأجل «الحجاب»، فالحجاب ـ إذاً ـ وقاية لكِ.. وصيانة لشرفك وكرامتكِ.

نعم.. أيتها الفتاة.. هذا جانب من فلسفة الحجاب وهنا تهلل وجه الفتاة المسيحية، وقالت: الآن اقتنعت بهذا القانون الإسلامي.. والآن عرفت الحكمة منه، والآن طاب لي الدخول في الإسلام... ثم تشهدت الشهادتين.

هذا الحوار الديني الجميل يبين لنا أن الإسلام أراد المحافظة على كرامة المرأة وقدسيتها، وأراد صيانة المجتمع وحمايته، فأوجب الحجاب كشرط أساسي لذلك»[٢].

(٢) القزويني (محمد إبراهيم الموحِّد).- **الحجاب سعادة لا شقاء**. بيروت. مؤسسة الوفاء. ط ٤، ١٩٨٥م. ص.١٣

بالتركيبة المجازية لهذه القصة، تعمل شبكات الأنظمة الدلالية لأي ثقافة. لذا من المهم تفكيك هذه التركيبة لنعرف، كيف تتحكَّم المخططات الدلالية بأفكارنا وعواطفنا وقناعاتنا وحجاجنا عندما نخضع لعملية التكيُّف الاجتماعي الخفية. وتتضاعف أهمية تفكيك هذه التركيبة المجازية إذا وضعنا، في عين الاعتبار، أنها نموذج للخطاب الديني الثمانيني الذي حمل مشروع تكيُّف اجتماعي جديد، وأنا أتحدَّث هنا بوصفي ذاتاً من الذوات التي صاغها هذا المشروع بشبكة أنظمته الدلالية التي كنتُ أرى من خلالها وأفهم وأحكم وأتحرك.

تحمل التركيبة المجازية لهذه القصة في شبكتها الدلالية مجموعة من المفاهيم (الإسلام، عالم الدين، القناعة، الحجاب، فلسفة الحجاب، السفور، العرض، الحفظ، الستر، الجسد، المحاسن، الشرف). جميع هذه المفاهيم مصاغة في هذه التركيبة وفق نظام معنى شبكة هذا المشروع. وبهذه الصياغة حوَّلت القصة هذه المفاهيم إلى فعل يتجسَّد في ذوات المتلقين في شكل قناعات ومواقف، وبهذا تُحقِّق القصة وظيفة التواصل الموقفي وهو «حمل المتلقي على الاشتراك مع المخاطب في موقف معين والسيطرة على وعيه وعلى عالمه الذهني كي يتكيف سلوكه مع مقتضيات ذلك الموقف ونتائجه العملية»[٣].

لقد صاغت هذه القصة ببساطتها المفرطة ومجازاتها المركَّبة، نظامي الدلالي المركَّب وفق مفاهيمها الاعتبارية التي بدت لي في لحظتها حقائق لا تقبل الشك، خصوصاً، وأنها كانت بقدرة خطابها على تحقيق وظيفة التواصل الموقفي، حدثاً اجتماعياً معاشاً في كينونات بشرية تشكِّل مجتمعاً متجانساً، لا يخترقه الاختلاف ولا التعدُّد ولا الحوار. إنَّ هذا السياق الأحادي يهيئ لخطاب هذه القصة بوصفها أداة إقناع وتشكيل أيديولوجي، مساحةً للتداول والانتشار، فليس هناك خطاب منافس، وهذا ما سيمكِّنها من أن تكون حقيقة تعتنقها جماعة، تبذل نفسها في سبيل الدفاع عن قدسيتها.

مجاز الشيء:

يقوم حجاج هذه القصة على (قياس تمثيلي) مجازي، يجعل نسبة الحجاب إلى المرأة كنسبة الصدفة إلى الجوهرة. أي أن هذه القصة تجعل من الجوهرة في علاقتها بالصدفة إطاراً نرى من خلاله المرأة في علاقتها بالحجاب. لا شك أن هذا الإطار مألوف لتجربتنا، وهو يتوفَّر على قبولية لما يحمله في ثقافتنا من تثمين وجمال وعناية،

(٣) الحداد (محمد). – **حفريات تأويلية في الخطاب الإصلاحي العربي**.– ط.١– بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠٢. ص١١٧.

والقصة تتوفَّر على هذه القدرة الإقناعية، لأنها توظِّف هذه الألفة والمقبولية، لتقدِّم تصوُّراً مثالياً يحتفي بالمرأة احتفاءً لا نظير له في أي تشريع أو ثقافة أو حضارة أو مجتمع. وتقدم القصة دليلاً على هذا التفوق الاحتفائي بجعل الشخصية المحاورة فتاة مسيحية، وكأنها باختيار هذه الشخصية تهمس في أذن المتلقي بأنه إذا كانت هذه الفتاة المسيحية قد اقتنعت بالحجاب، ولم تجد أنه ضد أنوثتها، كما أنه ليس انتقاصاً من حريتها التي أعطتها لها ديانتها المسيحية، فكيف بنا نحن المسلمين؟

الحجَّة التي أقنعت فتاة مسيحية، لا يمكنك أن تعترض عليها أو تشكك فيها، ولا يمكنك أن تشك في هذا التفوق الاحتفائي أيضاً، فهذه المسيحية تركت دينها، لأنها وجدت في الدين بقوانينه ودساتيره، ما يفوق قوانين ودساتير العالم كله.

يقوم رجل الدين في هذه القصة، بدور المنظِّم الدلالي الذي يتولى تنظيم المعنى الأيديولوجي لنمط التديُّن الذي يمثله، لكنه يتخفَّى تحت نظام معنى الدين، أي أنه يقدِّم نفسه ممثلاً متماهياً مع حقيقة الدين، ويساعده على تحقيق ذلك أنه يرادف بين الإسلام وقوانينه ودساتيره، وكأن لا فرق بين عبارة الإسلام (نصوص دينية قابلة للتأويل) وقانون الإسلام (تشريعات مستنبطة من النصوص الدينية).

وبهذا التماهي يصبح رجل الدين هو الإسلام، ومن ثَمَّ فهو رجل الجوهرة، فيحق له أن يحتفظ بها بالطريقة التي يراها ويصونها بالأساليب التي يعتقد أنها تحفظها، ويسبغ على حقه معنى الحقيقة الصلبة، ويعطيها تسميات القانون والدستور. إنَّ مجاز الجوهرة أحال المرأة إلى شيء ثمين، وبهذا التحويل صار الخطاب يتحدَّث عن هذا الشيء الثمين، وكأنه يتحدَّث عن المرأة، مماهياً بينهما «حين نتمكن من تعيين تجاربنا باعتبارها كيانات أو مواد، فإنه يصبح بوسعنا الإحالة عليها ومقولتها categorize وتجميعها وتكميمها، وبهذا نعتبرها أشياء تنتمي إلى منطقنا»[٤]. هكذا يتمّ الحديث عن المرأة كجوهرة يحتفظ بها وتستر عن الأنظار ويخاف عليها.

حجاب الجوهرة:

إذا كان مجاز الجوهرة يعبِّر عن دلالة الاحتفاء والتثمين، فإن ما يحجبه إطار هذا المجاز يفوق ما يصقله. فالجوهرة لا يمكنها أن ترى الحياة ما دامت في قوقعتها، ولا يمكنها أن تنظر إلى العالم، والجوهرة لا يمكنها أن تتجاوز شيئيتها التي تمثل كينونتها،

(٤) جورج لايكوف ومارك جونسن. – **الاستعارات التي نحيا بها**. ترجمة: عبد المجيد جحفة.– ط١.– دار توبقال للنشر، ١٩٩٦. ص٤٥.

فليس فيها حركة الحياة، والجوهرة لا يمكن أن تتجاوز خزانتها لتعبر خارجها. والجوهرة لا يمكنها إلا أن تكون طيعة في يد الآخرين، فليس لها إرادة ولا تملك حتى حق العودة إلى طبيعتها. لذا فإن هذا المجاز لا يمكنه أن يستغرق كينونة المرأة، فما يحجبه من حقيقتها يفوق ما يظهره.

باسم هذا المجاز تحال المرأة إلى كائن محجوب، وما يحجبه إطار هذا المجاز، هو الحقيقة التي تعيشها المرأة الجوهرة في مجتمعاتنا التقليدية.

لا تكمن خطورة مجاز هذه القصة، بالنسبة لنظامي الدلالي في تشكيل قناعتي تجاه موضوع الحجاب، بوصفه قطعة قماش تستر شعر الرأس، بل الخطورة تكمن في تركيبة الإقناع المجازية التي شكَّلت هذا النظام بوصفه حقيقة صلبة، وفي ظلال معاني هذه القناعة الحافة بها التي تتجاوز معنى الحجاب بوصفه قطعة قماش، إلى تشكيل مفهوم المرأة المحجَّبة قبال المرأة غير المحجَّبة (السافرة)، والأخطر من ذلك تشكيل مفهوم المرأة ذاته.

العالم كله يتحجب:

لقد جعلتُ هذه التركيبة المجازية من نظامي الدلالي، يرى في المرأة المحجوبة نموذجاً يفاضل به ويحتكم إليه أمام أي نموذج آخر. ليس هناك شيء يعادل قيمة أن تبقى المرأة محجوبة، حتى صار الحَجْب مرادفاً لمعنى الحماية، وتثمين قيمة الشيء. ولعله من الطريف أن أورد مداخلة من أحد المواقع الإلكترونية، تستدل من خلال نظام الطبيعة على القيمة التفاضلية الثقافية للحجب بما هو نظام حماية يعطي الأشياء التي يحجبها قيمة تثمينية.

جاءت هذه المداخلة تحت عنوان «العالم كله يتحجب.. فهل تشذين عنه؟»[٥] وهو عنوان يصدر في تعميمه عن عقلية شمولية، ترى الكل على الرغم من تعدده واحداً في فعله وفي فلسفة وجوده، وباسم هذا الكل الواحد، تتمّ مخاطبة الفرد بصيغة وجدانية تشعره بالتأثيم، إن هو لم يستجب لصوت هذا الكل الواحد، لذلك جاء العنوان مركَّباً من صيغة خبرية (العالم كله يتحجب) مصاغة صياغة كلية جازمة، وصيغة إنشائية (فهل تشذين عنه؟) يحمل سؤالها في مضمره معنى الأمر والانصياع الذي يفرضه واجب الكل الواحد. تحت هذا العنوان المُؤطِّر تنقل المداخلة مقتطفات من محاضرة قدَّمتها طبيبة في تجمُّع نسائي تحت عنوان «الدرَّة المصونة».

(٥) http://akhawat.islamway.com/modules.php?name=News&file=article&sid=358

تقول الطبيبة المحاضرة: «الحجاب يوجد في الجمادات، فالسيف يُحفظ داخل غمده، والقلم بدون غطائه يجف حبره، ويصبح عديم الفائدة ويُلقى ذليلاً مهاناً تدوسه الأقدام لأنه فقد مصدر حمايته وهو الغطاء (أليس السيف المغمود ذليلاً؟!!). وهناك الحجاب في الكائنات الحية، فعلى مستوى الخلية أغشية مزدوجة خارجية وداخلية تحمي الخلية وتنظم عمل عضياتها. والخلية النباتية تحاط بجدار سميك يدعمها حتى بعد الموت. والخلية العصبية محورها طويل يحاط بغمد يحميها فلا يتلف أو ينقطع».

وهكذا تسرد كل أنظمة الطبيعة المحجَّبة: في الجمادات وفي الخلية النباتية وفي الخلية الحيوانية وفي النباتات وفي الإنسان وفي الحيوانات. بهذا تغدو الطبيعة كلها محجَّبة، والعالم كله يتحجَّب والمرأة (وليس الرجل) بوصفها كائناً طبيعياً في هذا العالم الذي خلقه الله بنظام الحجاب لا بدَّ لها أن تتحجَّب. هذا ما تقرِّره الطبيبة المحاضرة «إذاً.. لكل خلية حجابها الخاص بها.. وأنتِ ليكن لك الحجاب الخاص بك الذي يميزك؟» وهذا ما تنتهي إليه المداخلة «فتحجَّبي أختي... فالكون كله يتحجب ولا تشذّي عن الكون.. فمن شذ.. فقد شذ في النار».

هكذا يتمّ تركيب الشبكة الثقافية ومخططاتها الدلالية وفق نظام الطبيعة التكويني، فتصبح الطبيعة مقدمة كبرى، والمرأة بوصفها تنتمي إلى هذا النظام مقدمة صغرى، والنتيجة هي ما تقتضيه حُجُب الدرَّة المصونة، من ستر وخفاء.

على الرغم مما في هذا الحجاج من مغالطة كبيرة، ناتجة من إلحاق النظام الثقافي الذي هو من صُنع الإنسان بالنظام الطبيعي الذي هو من صُنع الله، إلا أن المغالطة الكبرى تكمن في مقدمة النظام الطبيعي نفسه، فالطبيبة وفق نموذجها الإرشادي (البرادقم) الذي ترى به، لم تر وهي تستقرئ حالات الكائنات في الطبيعة غير هذه الحُجُب والأغطية، ولم تر ما فيها من كُشُف وسفور، وكأنها لم تبصر إلا عالماً واحداً من عوالم الطبيعة، فالطبيعة لا يمكنها أن تحيا إلا حين تكشف عن نفسها للشمس، إلا أن المسبق الذهني الذي كان يتحكَّم في ذهن الطبيبة، جعلها لا ترى غير ما يمليه هذا المسبق، وهو أنَّ العالم كله يتحجَّب، وأنَّ الكائنات محكومة بقانون الحجاب لا قانون السفور. كان (توماس كون) يؤكد في كتابه «بنية الثورات العلمية» أن رؤية العلماء البصرية ترى أشياء مغايرة عندما يتطلعون إلى أشياء من النوع نفسه، مع أن العالَم لا يتغيَّر بتغيُّر النموذج الإرشادي، إلا أنَّ تغيُّر هذا النموذج يجعل العلماء وكأنهم يعملون في عوالم مغايرة، لذلك حين يحدث انقلاب في رؤية الأشكال، غالباً ما يتحدَّث العلماء عن سقوط الغشاوة عن العينين، الغشاوة التي تحجب البصر!! «آه، عندما تتغير النماذج

الإرشادية يتغير معها العالم ذاته»[٦].

هكذا تكون فلسفة الحجاب، وفق نموذج عالم الدين والطبيبة، سرّ الطبيعة المكنون في الدُّرر والياقوت والريحان والتركيبة البيولوجية للكائنات، وأي فلسفة أعظم من هذه الفلسفة التي لديها القدرة على التطابق مع سرّ الله الأعظم في مخلوقاته الطبيعية؟! وباسم سرّ هذه الطبيعة، يكتسب الحجاب شرعيته الطبيعية، فلا يملك المخلوق غير الانقياد لهذا السرّ.

العموم والسفور:

يتعاضد مع مجاز قصة الدرَّة، تمثيل آخر كان لصياغته أثره القوي في تشكيل مخططي الدلالي، وقد صاغه الكتاب نفسه (الحجاب سعادة لا شقاء) في شكل قصة تشتغل بمجاز آخر عنوانها «الفرق بين المرأة السافرة والمحجبة» وتجري وقائعها على النحو التالي: «حدثني أحد الأصدقاء بقضية طريفة حدثت لأحد المؤمنين، وهي أنه كان يتمشى ـ يوماً ـ مع زوجته المحجبة في إحدى المنتزهات العامة، إذ جاءه أحد المستهزئين ومعه زوجته السافرة، وسأله: لماذا زوجتك محجبة؟ لماذا لا تخرج سافرة كزوجتي؟ لماذا الحجاب؟

وكان جواب ذلك المؤمن جواباً رائعاً وجريئاً حيث قال له: هل تعرف الفرق بين المرأة المحجبة والسافرة؟

قال المستهزئ: ما الفرق؟

قال المؤمن: ما الفرق بين السيارة العمومية «التاكسي» والسيارة الخصوصية؟

قال المستهزئ: الفرق أن سيارة التاكسي عامة للجميع، بينما السيارة الخصوصية خاصة لصاحبها دون غيره.

فقال المؤمن: كذلك المرأة المحجبة والسافرة.. فالسافرة عامة لجميع الناس.. ينظرون إليها.. إلى محاسنها.. إلى جسدها.. وربما اعتدوا عليها ـ كما يحدث كثيراً ـ فهي كالسيارة العمومية.. أما المرأة المحجبة فهي سيدة شريفة، خاصة بزوجها، لا يراها الأجنبي.. ولا يتطلع إليها الأشرار وأهل الفساد، ولا تتصفح وجهها ومحاسنها الأعين الخائنة، فهي محفوظة في الحجاب.. شرفها محفوظ.. كرامتها محفوظة.. بدنها محفوظ.. وهي في الوقت نفسه محبوبة عند زوجها، عزيزة عليه، كريمة لديه، لأنه يثق

(٦) كون (توماس). – **بنية الثورات العلمية**. ترجمة: شوقي جلال.– ط.١– المجلس الوطني للثقافة والفنون–الكويت، ١٩٩٢. عالم المعرفة. ١٦٨ ص.١٦٥ انظر الفصل العاشر (الثورات باعتبارها تحول في النظرة إلى العالم).

بها، ويعلم أنها خاصة به، وليست لها علاقات فاسدة مع الآخرين.

وهنا استحى ذلك المستهزئ من هذا المؤمن وقال له: آسف من إزعاجك، إن هذا كلام صحيح ومثال لطيف، وأنا أعتذر عما قلت، وتائب إلى الله مما مضى، والآن..

وهنا قاطعته زوجته لتقول: نعم والله.. كلام صحيح ومثال جميل لم أسمع به من قبل، وقد وقع هذا المثال في قلبي وأنا أيضاً تائبة إلى الله...

فعاد الزوج ليتمم كلامه قائلاً: «الآن أنا أؤمن بالحجاب، ومن اليوم سوف تدخل زوجتي في روضة الكرامة ورحاب الله فلا تخرج إلا وهي محجبة بحجاب الإسلام ولباس الإيمان، لأن نفسي تأبى أن تكون زوجتي عامة للناس»(٧).

المرأة التي لا يراها العالم:

لقد صاغ مجاز الجوهرة في القصة الأولى مفهوم مخططي الدلالي لمعنى المرأة المحجَّبة بوصفها درَّة محجوبة عن الأنظار أنظار العالم، فهي لا ترى العالم ولا العالم يراها باعتبار العالم رجالاً والنص الذي عضد من هذا المعنى هو الحديث الأثير المتداول في الوسط الديني الذي تشكلتُ فيه «خير للمرأة ألا ترى الرجال ولا الرجال يرونها» وإذا كان الرجل هو الذي يملأ فضاء الساحة العامة في المأتم والمسجد والقرية والمجالس العامة والنادي والشارع ومؤسسات المجتمع المدني والبرلمان والمجالس البلدية، فالرجل هو هذا الفضاء المملوء بحركته وصوته وجسده وسلطته ورغباته، الرجل هو هذا العالم، العالم الذي هو خير للمرأة ألا تراه ولا يراها.

في مقابل مجاز الدرَّة المتسق مع نموذج المرأة المثالي، التي لا ترى الرجال ولا الرجال تراها، شكَّل مجاز قصة السيارة العمومية، مفهوم مخططي الدلالي لمعنى المرأة السفور، فهي المرأة التي يراها الأجنبي وهو الرجل الذي يشغل الساحة العامة، ويتطلع إليها الأشرار وأهل الفساد الذين يشغلون الساحة العامة، وتتصفَّح وجهها ومحاسنها الأعين الخائنة التي تشتغل في الساحة العامة، وهي المرأة غير المحفوظة في شرفها وكرامتها وبدنها في الساحة العامة، أي أنَّ المرأة السفور، هي امرأة الساحة العامة بمعناها القدحي.

هكذا ركَّب هذا المجاز بمطابقته بين المرأة السافرة والسيارة العمومية صورة انتقاصية في مفهومي للمرأة غير المحجَّبة، وقد عزَّز من هذه الانتقاصية، استخدام هذا الخطاب لمجاز السفور، الذي يعني الكشف الذي لا يقتصر فقط على شعر الرأس، بل

(٧) القزويني (محمد إبراهيم الموحِّد).- **الحجاب سعادة لا شقاء**. ص١٥.

يمتد بظلال معانيه إلى كشف كل خصوصية (فهي ليست سيارة خصوصية) وقد أفسح هذا الاستخدام المجازي لظلال معانيه أن تتحوَّل إلى حقائق وقناعات في شبكتي الدلالية.

إنَّ ما يعزِّز من فعالية مجازات القصص هذه بوصفها أدوات إقناع وتشكيل، وفق نموذج واحد، هو هيمنة صوت المنظم الدلالي (عالم الدين هنا مثلاً) على خطاب القصة، فالأصوات المعارضة (الفتاة المسيحية، وزوج المرأة غير المحجبة والمرأة غير المحجبة) لا تملك خطاباً يدافع عن قناعاتها في القصة، هي مجرَّد أصوات تتيح للصوت المهيمن أن يُظهر تفوقه وأفضليته وأن يبرز قدراته الإقناعية على تبكيت الأصوات المخالفة لخطابه.

المنظِّمون الدلاليون:

عالم الدين في قصتَي الجوهرة والسيارة العمومية، والحكماء في قصة ملك المغرب يمثلون المنظِّمون الدلاليون الذين يتولون بَنْيَنَة الشبكات الدلالية، أي شبكات المعنى التي يدرك من خلالها الفرد والجماعة العالم، وبهذه البَنْيَنَة يمكِّنوا الفرد والجماعة من الاحتفاظ بهويتها، وبذلك هم يمنحون الجماعة اطمئناناً عاطفياً وعقلياً بصحة أحكامها على الأشياء ورؤيته لها، بهذه الوظيفة يخلقون الثبات «الثبات يتيح للناس إمكان الإيمان، وللكهنة تقديم المواعظ، وللأصدقاء الثقة بعضهم ببعض. والحركية تتيح للناس إمكانية التأقلم مع عوارض الزمن، وللشعراء والأنبياء إنجاز أنظمتهم الدلالية، إنها تتيح للناس إمكانية الوقوع في الحب»[٨].

بهذا يمكننا أن نفهم الجنسانية (Sexuality) بما هي تشكيل لمفاهيم الذكورة والأنوثة والختان والنوع والفحولة والبكارة والحب الجنسي والسحاق والمتعة والحجاب والإجهاض، بأنها صناعة ثقافية تتولَّى كل ثقافة ترسيمها وفق مخططاتها الدلالية، وأنها تثبت أو تتغيَّر وفق السياق التاريخي لتشكُّل كل ثقافة.

بهذا يمكنني أن أفهم معنى شهادتي هنا، بوصفها كشف لترسيمة هذه المخططات الدلالية التي تشكَّلتُ فيها ثقافياً وتاريخياً. وتكتسب كل شهادة أهميتها بما تستطيع أن تكشفه من خيوط وهمية في عملية التشكيل هذه، وهي خيوط تصنعها كل ثقافة بلغتها ومجازاتها وحكاياتها واستعاراتها التي بها ترى العالم. أو لأقل بمجاز مكثف، مهمة هذه الشهادة: إبطال مفعول سحر هذه المخططات وسُمها. أي سحر خطاب عالم الدين في قصتَي الحجاب وسمّ الحكماء في قصة ملك المغرب وتعليم البنات.

(٨) ماراندا (بيير)، جدل الاستعارة.. مقالة أنثروبولوجية في الهرمنوطيقا، ص٤٩.

أنا والفردوس المفقود

رفيف رضا صيداوي

أنا صغرى إخوتي الستة: الصبيّين والبنات الأربع. وبوصفي صغيرة الأسرة، كنتُ الطفلة المدلّلة فيها: أربعة عشر عاماً تفصل بيني وبين كبرى أخواتي وخمسة أعوام بيني وبين أصغرهنّ.

في أحضان هذه الأسرة تشبّعت حباً، أظنّ أنه يكفيني لبثّه على العالم بأسره ما حييت.

والدي الطبيب والشاعر، ووالدتي ذات الذكاء الحاد وذات الذهنية العصرية التي اكتسبتها من تربيتها المدرسية الإنجيلية، لم يمارسا يوماً تمييزاً يذكر بين أبنائهما على أساس الجنس أو العمر. كأن يُسلَّط الابن على الابنة والأكبر على الأصغر، شأن ما كنتُ ألاحظه في أسر أخرى. فرص التعليم والعمل والحرية كانت مفتوحة أمام جميع أبنائهما بالتساوي. أما المحظورات الاجتماعية والأخلاقية فلم تكن مقتصرة على الفتيات فقط بل تسري على الجميع دون استثناء.

رياح التجديد نفذت عبر الأبناء بحسب التجربة الحياتية الخاصة بكلّ منهم. فأختي، مثلاً، أدخلت الأفكار الماركسية ومفاهيمها الثورية إلى العائلة، في الوقت الذي كان فيه والدي ميالاً إلى أفكار القومية العربية. أجواء الغليان السياسي ورياح التغيير التي بلغت أوجها في مطلع السبعينات من القرن الماضي تسلّلت إلى وعيي الطفولي قبل قراءاتي اللاحقة بزمن طويل. توحّد

الطلاب على اختلاف انتماءاتهم الطائفية والمناطقية لمناهضة الفساد السياسي، والاحتجاج على الغلاء المعيشي، أو للارتقاء بمستوى الجامعة الوطنية– جامعة الفقراء والطبقة الوسطى اللبنانية– وتعزيز مستواها الأكاديمي، ودفاعاً عن قضايا المرأة وقضية الشعب الفلسطيني وحركات التحرر العربية...إلخ، توحُّد الطلاب هذا عايشته من خلال أصدقاء أختي وصديقاتها، ليندا وأنطون ونوال وعبد المجيد وأسماء أخرى غيرها. هؤلاء الذين أصبحوا أصدقاء أمي، لا سيما من كان يقطن منهم في بيروت للتعلّم بعيداً عن الأهل القاطنين في المناطق والأرياف اللبنانية البعيدة.

في إبراز بعض ملامح أسرتي ونشأتي، أردت الوصول إلى بيت القصيد وهو مسألة تزويجي قبل بلوغي سن السادسة عشرة. أوليس في الملامح التي رسمتها لأسرتي ما يشير إلى مفارقة؟ إذ كيف لوالدين متنوّرين، كما وصفتهما، أن قاما بتزويجي؟ ثم لماذا لم أقم بدوري، وعلى الرغم من صغر سنّي، بالرفض أو بالتمرّد؟

لطالما سألت نفسي ماذا كانت الدوافع؟ ولطالما تساءلت ما إذا كان عدم تمرّدي يعني خضوعي وإذعاني لسلطة الأهل؟ وها أنذا أعود لأسأل نفسي الآن ماذا كانت الدوافع؟ هل هو الحبّ الذي كنت أكنّه لوالديّ والذي جعلني لا أرفض مشيئتهما؟ وماذا عن والديّ؟ هل أن حبّهما لي وتعلّقهما الشديد بالابنة الصغرى التي كنتها قد أضرما قلقهما عليّ، سيما وأن الظروف كانت ظروف حرب أهلية مستعرة لا يدري أحد كيف بدأت ومتى ستنتهي؟ لطالما خانتني قدرتي على التفسير، وخانتني مسؤوليات الزواج للبحث عن أجوبة.

قد يتبادر إلى ذهن بعض من يقرأني الآن أنني غير راضية عن زوجي، وإلا لماذا أعود للبحث والكلام عن زواج مبكّر مضى عليه نحو أربع وعشرين سنة؟ غير أنني في الواقع أردت أن أبيّن من خلال تجربتي الذاتية تبعات الزواج المبكّر بالمطلق، وذلك بغضّ النظر عن الشريك ومعدنه أو سلوكه، أي أنني تقصّدت الكشف عن بعض الجوانب المرّة لهذه التجربة بذاتها، وليس الجوانب كلّها...

إن مفهوم الزواج كما توارثته عن بيئتي يعني رباطاً أخلاقياً بين رجل وامرأة يسعيان إلى بناء أسرة سليمة. وبالتالي فإن مؤسسة الزواج، شأنها شأن أيّ مؤسسة اجتماعية أخرى، تفترض حقوقاً وواجبات بالنسبة لمختلف الأطراف الذين يندرجون فيها. لكن الغريب أن وحدها مؤسسة الأسرة لا تشترط سن الرشد لطرفي العقد، أي الزوج والزوجة. وهذا عائد بنظري إلى الاستهتار بمسؤوليات الزواج وقيمه، فضلاً عن اختزال مفهوم الزواج إلى مجرد عملية بيولوجية عمادها الجنس والإنجاب. فكانت صدمتي الأولى بالزواج صدمة وجودية نابعة أساساً من شعوري بأنني لم أعد حرّة.

من تعاظم شعوري هذا بتعاظم المسؤوليات التي لم أكن، لصغر سنّي، أدرك حجمها. من إدراكي شيئاً فشيئاً أن الزمن، كما يقول الروائي يوسف حبشي الأشقر، ليس كأوراق الرزنامة تذهب وتعود...

تعمّق شعوري بالقيد بمقدار ما تشلّ المؤسسة– أيّ مؤسسة– إرادتنا. فيغدو العمل من دون إرادة مدخلاً إلى اللامعنى. فكيف إذا كنّا محاطين بمفاهيم اجتماعية زائفة تخترق مؤسسة الزواج وغيرها من المؤسسات الاجتماعية، لتعيد تشكيل ذهنية الأفراد وقولبتها؟ مفاهيم الرجولة الغلط والأنوثة الغلط التي نستشعرها والتي نندرج في قوالبها مهما بلغ حسّنا النقدي حيالها.

لن أتعدى هذا القدر من الكلام قبل أن أشير إلى صدفة تزامن زواجي مع وجودي في صفّ البكالوريا–القسم الأول– على الرغم من صغر سنّي. فلو لم أكن قد بلغت البكالوريا لكان من الصعب أن أتابع دراستي، مهما بلغت رغبتي في ذلك، ومهما كان تفهُّم زوجي لهذه الرغبة عميقاً. لكن مسألة متابعة تعليمي لم تتمّ من دون تبعات، وهي تبعات متنوعة الحجم والنمط في بيئتنا الاجتماعية الشرقية التي لا تعترف برغبات المرأة وخياراتها الوجودية. فلطالما آلمتني ردود فعل الناس، كلما عرفوا أنني أتابع تعليمي: «برافو...لا شك أن زوجك رجل عظيم لأنه سمح لك بذلك»... لم يؤلمني بالطبع الثناء عليه بل آلمني تعبيرهم المحيل، في ثقافتنا، على السلطة الذكورية، سلطة الرجل المفوّض بالسماح أو بعدمه. إنها اللغة التي تنقل إلينا نسقاً جاهزاً من القيم. لغة تتدعّم سلطتها في البنية النحوية العربية وحتى الأجنبية حيث الغلبة للذكر في حال وجود جنسين مختلفين. وهذا أمر يعود بي إلى صورة من كتاب القواعد الفرنسية عندما كنتُ في الصفوف الابتدائية. تُظهر تلك الصورة مبارزة بين مجموعتين، الأولى مؤلفة من فتيان يشدّون حبلاً من اليمين، تقابلها مجموعة من الفتيات يشددن الحبل نفسه من اليسار. أما الهدف فواضح: غرس تلك القاعدة النحوية في الذاكرة البصرية للناشئة، والتي لها ما يوازيها في القواعد العربية. غير أن إبراز النحو العربي لتفوّق الذكر تماثله تراتبية جنسية في الحياة والواقع حيث يوجد نسق ذكوري له الحظوة فيما يجرَّد الآخر، المرأة، من هذه الحظوة فلا تحظى إلا بالتبعية والتلقي.

تجنيس اللغة، إذاً، ولّد تصوّرات ومفاهيم ثابتة عن حق الرجل المطلق بالقرار، وتالياً، بـ«السماح» أو عدم «السماح» للمرأة بترجمة خياراتها ورغباتها مهما كان حجمها وشكلها، ومهما بلغت بساطتها أو درجة تعقيدها. هكذا وجدتُ نفسي محسودة على نعمة رزقت بها. أوليس «السماح» لي بمتابعة تعليمي نعمة تكاد تكون إلهية؟ لا بل إنني جُرّدتُ من أي ثناء على جهدي الخاص لصالح الثناء على سماحة الزوج وكرمه. ما

اضطرّني إلى الدفاع الصامت عن حقي في التعليم، المعادل، من وجهة نظري، لحقي في الوجود، بعكس ما يراه المجتمع الذي يرفض هذا الحقّ إن لم يكن مقروناً بسلطة الرجل. إنها السلطة التي يدعمها الناس أنفسهم، والتي ينتج عنها تجذّر تعارض مطلق بين المرأة والرجل في المجتمع يكمّل التعارض الممأسَس في اللغة أيضاً.

هكذا تابعت تعليمي من دون أن يفارقني الشعور بمنّة الزوج عليّ، أو الشعور بأنني متّهمة بممارسة شكل من أشكال الترف الزائد في وسط اجتماعي لا يرى جدوى من تعليم المرأة المتزوجة عموماً، فكيف إذا كان الأمر يتعلّق بتعليمها الزائد؟ وبين إيماني بحقي وبين شعوري بالامتنان غدت أعماقي مسكونة بالغربة والتساؤلات. أسدلت ستاراً على ذاتي واتجهت إلى بناء عالم داخلي بي، اندفعت بكلّ قواي الانفعالية والعاطفية والجسدية والفكرية لحمايته من جهة، ولإبراز دوري المثالي كزوجة وأم لثلاثة أولاد من جهة ثانية. تفانيت في خدمة أسرتي حتى نلت علامات الاستحقاق من الآخرين، من مقرّبين وغير مقرّبين، وتخرّجت بامتياز. أولم أنجح في أداء دور المرأة النمطية المغروس في وعي ولاوعي المجتمع؟ هذا في الوقت الذي كان فيه الشعور بالذنب يأسرني يوماً بعد يوم وليلاً بعد آخر. أخذ هذا الشعور يزداد وقعاً. ولم تعد نفسي محطة أمان. صرت أقتل هذا الشعور بسرقة الوقت الضائع حسب لغة الرياضة. لكن هذه السرقة أفضت بي إلى نوع من القلق الناتج عن محاولة الإمساك بالزمن والتّحكم به. حرمتُ نفسي الكثير من الملذات الخاصة كالنزهات والرحلات واللقاءات العابثة التي يعرفها الناس، كلّ الناس، رجالاً ونساءً، متزوجين وعازبين، التي من المفترض أنها تُدخل بعض المتعة إلى الروح. لا أدّعي أن بعضاً منها لم يشدّني إليه، لكنّني عوّدت نفسي على قمعها كاستراتيجية أو كمهارة ابتدعتها للتحكم بالوقت من دون أن أواجَه بأنني مقصّرة تجاه أسرتي. حتى عادة السهر لساعات متأخرة من الليل والاستيقاظ باكراً، والتي تلازمني للآن، كانت إحدى تلك الاستراتيجيات المبتكرة لاقتناص الوقت. إذ اعتبرت آنذاك أنني أوفّر هذا الوقت من حسابي الخاص وليس من حساب أسرتي. أي من حقي البيولوجي الطبيعي بالنوم الذي لا يمكن لأي كائن حيّ أن يتخطاه.

أعود إلى صدمتي الوجودية الأولى الناتجة عن عدم تقديري لمسؤوليات الزواج، إلى جانب عدم استعدادي للتنازل عن حريتي لأعبّر، ولو عرضاً، عن حالة الاغتراب التي عانيت منها. مراهِقة هربت منها مراهقتها لتجد نفسها في حالة انفصام. في السنوات الأولى لزواجي لم أكن أعرف أين عاطفتي وأين موقعي. هل تلك العاطفة لأهلي الذين كنت أعبدهم أم لزوجي وأهله الذين كانوا غرباء بالنسبة إليّ؟ ثم أين موقعي والكلّ يحاول أن يكون وصيّاً عليّ بحكم صغر سنّي؟ واجهتُ تساؤلاتي بالصمت. وكأنني لا

أسمع، ولا أرى، ولا أتكلم. ولطالما توجّهت باللوم في سري إلى والديّ الحبيبين، لاسيما وأن مزيجاً من المشاعر كان يتنازعني، كخوفي مثلاً، من أن أبدو حزينة، وخجلي من التعبير عمّا يدور في داخلي. وتراني الآن أتساءل عمّا إذا كنتُ يومها قادرة حقاً على صياغة ما يدور في داخلي أو حتى على إجادة التعبير عنه...؟ وجوابي، يقيناً، هو النفي.

بالصمت حميت نفسي من هزات بلا داع قد تؤدي إلى أبعد من القوالب والأنماط والحدود المقبولة اجتماعياً.

عشتُ غربتي الناجمة عن انسلاخي عن أهلي، عن انسلاخي عن مراهقتي، عن إقحامي في عالم جديد ومختلف فيه راشدون من كلّ جنس ونوع، أصدقاء زوجي ومعارفه، أقاربه، الجيران..إلخ. وأنا في وسطهم أحاول أن أبدو لائقة حتى ولو أن معظمهم لا يربطني به انسجام من أيّ نوع. استسلامي للنفاق الاجتماعي جذّر غربتي بين ذاتي وذاتي. تلك الغربة التي لم تقتصر على حدود النفس بل تعدّتها إلى حدود الجسد. جسدي الذي لم آلف التشوهات التي أصابته، وأقصد تشوهات الولادة التي تصيب بطون معظم نساء الأرض. تشوهات بطني جاءت عميقة وبليغة جداً بعد إنجابي مولودي الأول، وأنا لم أبلغ بعد السابعة عشرة. التفكير بهذه التشوهات، التي تبدو لي الآن ساذجة، لم يكن كذلك بالنسبة إلى فتاة مراهقة تعتزّ بجسدها. في حين تلازمني للآن آلام الظهر التي بانت علاماتها منذ أول ولادة لي.

وحدها القراءة منحتني الإحساس بالوجود. ظللت عبرها أحلم بالعدالة الاجتماعية من بابها العريض. أبني عالمها في خيالي وأحاول أن أفهم دوافع اللاعدالة والدوافع الحقيقية للناس...

وبقيَت الطفولة ملاذي الوحيد. أعود إليها كفردوس مفقود. ألم تكن طفولتي المرحلةَ العمريةَ الوحيدةَ التي عشتها بحرية؟ حتى إنّي للآن أفتقر إلى حياة المراهقة والشباب. وقد ولّد هذا الافتقار لديّ ما يشبه الثقب في ذاكرتي، وجعلني أبني، على الدوام، تصورات حول هاتين المرحلتين العمريتين مبنية على تجارب الآخرين وليس على تجربتي الخاصة.

لجوئي إلى القراءة المتنوّعة وتخصّصي في مادة علم الاجتماع زوّداني لاحقاً بمخزون معرفي وبرؤية شاملة للأمور. فغدت الكتابة بالنسبة لي إحدى الوسائل التعبيرية لقراءة العالم ولإعادة صياغته بما يتناقض مع معظم الثوابت التي تحفظ العلاقات الاجتماعية السائدة، وتصونها على أكثر من صعيد، سواء أكان ذلك على صعيد الطبقات الاجتماعية أو الجماعات والأفراد. أما التمييز الفاقع ضدّ المرأة الذي لا

يحتاج عادة إلى الكثير من الفطنة أو إلى الكثير من العمق في الرؤية أو في المعرفة لكي تغدو ملاحظته ممكنة، فقد كان، أساساً، مرصوداً من قِبلي بالفطرة. وعلى الرغم من تعاطفي الواعي مع قضايا المرأة لاحقاً، لم أفكر في الانضمام إلى جمعية نسائية، نظراً للطابع الخدماتي الرعائي الذي كان يميّز عدداً كبيراً من هذه الجمعيات في لبنان. زد على ذلك تقوقع بعضها داخل الأطر الطائفية أو العائلية الضيّقة. في حين أن يقيني بارتباط قضايا المرأة بقضايا المجتمع لم يكن يشجعني على مثل هذا الانخراط. فكيف في بلد كلبنان، لا تزال الطائفية السياسية والعصبيات العائلية والطائفية، فضلاً عن علاقات الاستزلام المتوارثة، تشكّل نسيج بنيته السياسية والاجتماعية؟

ولمّا كان طموحي الشخصي إلى التغيير قد تحدّد بالنزوع إلى التغيير الشامل لكلّ هذه البنى التقليدية المريضة، رأيت في مثل هذه الجمعيات النسائية وغير النسائية، أواليات تعيد إنتاج التخلّف العام في بنيتنا السياسية والاجتماعية. كما بدا لي الخطاب النسائي ميالاً إلى التكيّف مع الأوضاع القائمة. بدا لي خطاباً مبنياً على خلفية النظام الأبوي الذكوري. لا ينفذ إلى الثغرات الأساسية في واقع المرأة ولا يسلّط، تالياً، الضوء على المناطق المعتمة التي تمثّل خطاً أحمر في المنظومة الفكرية الأبوية هذه. تجاور التقليدي والحديث في بنيتنا الاجتماعية وتعايشهما وإزاه تجاور وتعايش مماثلان في الخطاب النسائي عموماً. صحيح أن هذا الخطاب دافع عن قضايا كثيرة لم يكن الاعتراف بها في المنظومة الفكرية الأبوية مشرْعَناً، أي معترفاً بها بوصفها حقوقاً طبيعية من حقوق المرأة أسوة بالرجل؛ كحق المرأة في التعليم والعمل والمشاركة السياسية وما شابه، غير أن هذه الحقوق كانت متروكة للاستنساب ولحظّ المرأة وقدرها المحدّدين بمحيطها الاجتماعي والثقافي. أما تناول المسكوت عنه في واقع المرأة– لاسيما المناطق البرية أو العذراء– ونقله إلى العلن، وجعْله موضوعاً للبحث والتأويل، فلم يقم إلا مع تسعينات القرن المنصرم. اختراق هذه المناطق العذراء أو البريّة، المظلمة وغير المرئية من قبل المرأة نفسها، والتوغّل في قنوات خارجة عن قنوات النظام الأبوي، وبلغة مغايرة للغته، دفعاني للانتماء إلى «الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضدّ المرأة». فلئن كان الاعتراف بالتمييز ضدّ المرأة مقبولاً في أطر مجتمعية مختلفة بفضل النضال الاجتماعي والنسائي، فإن العنف ضدّها كمفهوم يدخل في طيّات المناطق التي أشرتُ إليها بوصفها مناطق بريّة أو عذراء، أو كمفهوم يسود الصمت حوله لأنه من المحرّمات، أثارني وفتح أمامي آفاقاً جديدة للتأمل. ولعل الإثارة تلك تعود أساساً إلى ما يحمله مفهوم «العنف ضدّ المرأة» من تحدّ معلن لتقاليد صارمة ولثقافة أحادية الرؤية يُحظر اختراقها أو الخروج عنها. الاعتداء على حرمة الفتيات والنساء بحجة قوامة الرجل عليهنّ، وبحجة أنهنّ ممثلات لشرفه ولشرف عائلته

وجماعته المخوّل هو بصونه، وإباحة تقويمهنّ ولو بالضرب من قِبل وليّ أمرهنّ، سواء تمثل بالأب أو بالأخ أو بالعم أو بالخال أو بالزوج أو بالابن، ثم حرمانهنّ من الإرث، وسوقهن كالنعاج إلى الزواج أو تطليقهن وحرمانهنّ من أطفالهنّ تحت الغطاء الشرعي الذي تمثّله قوانين الأحوال الشخصية، أو الصفح عن مغتصبهنّ في حال تدبّر أمره في صيغة زواج شرعي، وكذلك فرض الصمت عليهنّ والكتمان وعدم الجهر بحقيقة مشاعرهنّ تحت وطأة التهديد المعنوي والمادي المباشر من أسرهنّ، أو تحت وطأة الخوف من حكم الجماعة عليهنّ بالنفي والعار...إلخ، كلّ هذه الانتهاكات التي تنقل للمرأة صورة زائفة عن ذاتها تؤدي بها إلى التآلف مع هذه الانتهاكات، وكأنها من سنن الحياة والطبيعة والوجود، واقتناعها كذلك بأنها إنسان لا ضرورة لوجوده المستقلّ ولا ضرورة للاكتراث بمشاعره. كلّ هذه الانتهاكات التي تجري تحت سقف الثقافة الأبوية الذكورية وتقاليدها الصارمة المغلقة على نفسها، دفعتني للانتماء إلى هيئة اجتماعية حدّدت هدفها الأساسي بنقل العنف الممارس على النساء من دائرة الشأن الخاص إلى دائرة الشأن العام، والعمل بكلّ الوسائل والإمكانيات المتاحة لتحقيق هذا الهدف، ولإطلاق معاناة النساء المغيَّبة إلى مستوى الإدراك العام.

ولما كان هذا الهدف لا يسمح بالتحرّك تحت مظلة الخطاب الذكوري المهيمن، اقتضى الأمر من الهيئة أن تجعل من تفكيك ازدواجية الوعي النسائي إحدى استراتيجياتها. تلك الازدواجية التي لا بدّ من تفكيك عراها عبر رفض الخطاب الأبوي الذكوري المعلن، ورفض المساومات المتمثّلة برفض هذا الخطاب والخضوع له أو لبعض قنواته في آن معاً. ومن هنا استحالة تعايشه مع العصبيات الطائفية والعائلية وغيرها من الانتماءات الضيقة المقبولة في الخطاب المهيمن، والتي تقتضي أحياناً المواربة والتحايل درءاً للمسّ به في العمق. إذ إن الدعوة إلى الإجهار بالعنف ضدّ المرأة لا تعدو كونها دعوة تغييرية ثورية، تستمدّ بُعدها الثوري هذا من ضرورة خلخلة المنظومة الفكرية والاجتماعية والقانونية واللغوية والفلسفية للخطاب الأبوي الذكوري. وفي هذا السياق لم أجد في انتمائي إلى هيئة تناهض العنف ضدّ المرأة أيّ تعارض بين إيماني بضرورة تحرير المجتمع لكي تتحرّر المرأة، خاصة في ظلّ عدم توفّر الشروط اللازمة لتحرير المجتمع في بلدان العالم الثالث عموماً، وفي بلداننا العربية على وجه التحديد.

رؤيتي المختلفة للأمور لاحقاً جعلتني أقوم، في إطار «الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضدّ المرأة»، بعدد من الأبحاث المتصلة بالجوانب الحميمة من حيوات النساء، بعد أن كانت هذه الجوانب مغيَّبة في حقل البحث الاجتماعي. لأن كلّ تغييب يستمدّ

سطوته من المحظور. وقد زادتني هذه الأبحاث الميدانية معرفة بنفسي، كما ساعدتني في الإجابة عن أسئلتي الضائعة وفي لملمة أجزاء نفسي المتشظيّة، والمبعثرة بين ركام الأشياء والمعاني المتضاربة والمتداخلة في ثقافتنا. ففي إحدى دراساتي التي تناولتُ فيها واقع النساء المعنَّفات، وردّاً على أحد أسئلة الاستمارة عما إذا كان زواج النساء قد تمّ كرهاً أم نتيجة خيار ذاتي، أجاب نحو ٩٠ في المئة من النساء المتزوجات (البالغ عددهنّ في العيّنة ٩٣ امرأة) أنهنّ تزوجّن بخيارهنّ الحرّ. وبعد اطّلاعي على مضمون المقابلات المفتوحة معهنّ تبيّن لي أن مفهوم «الخيار الحرّ» في الزواج لم يعدُ كونه، حسب إدراكهنّ له، ذاك الزواج المدبّر من الأهل أو من سواهم، والذي جاءت موافقتهنّ عليه من دون إكراه وبمباركة الأهل ورضاهم. الأمر الذي دفعني إلى تأمل إشكالية الزواج في مجتمعنا بوصفه زواجاً يتعارض مع إنسانية الرجل والمرأة ومع فرديتهما، لكونه زواجاً محكوماً بآلية العرض والطلب، ولكونه زواجاً يتوجّه أساساً لإرضاء الجماعة قبل إرضاء الفرد نفسه. فلا يغدو مفهوم «الخيار الحرّ»، تالياً، معبّراً بالضرورة عن إرادة حرّة أو عن رغبة نابعة من صميم الذات، بقدر ما يغدو تعبيراً عن استبطان المرأة للقيم الذكورية التي تموّه استغلال المرأة وقهرها، وتجعله مقبولاً أو عادياً من قبلها. ورأيت في الاتجاه العصري الذي يسمح للفتاة بالتعرف إلى شريكها المستقبلي اتجاهاً شكلياً يشبه سائر المظاهر الشكلية الطارئة على نمط حياة الفتيات والنساء، كإقبالهنّ على التعلم والعمل، واختلاطهنّ بالجنس الآخر، وإقبالهنّ على أنماط عصرية لشغل أوقات الفراغ أو للتبرّج واختيار اللباس...إلخ. لأن شكلية أنماط العيش هذه مشروطة بعدم تحرّر الفتيات والنساء من ارتهانهنّ للنظام القيميّ الذكوري، المتقاطع مع نمط الإنتاج الاقتصادي الكولونيالي لمجتمعنا. فبقيَتْ تلك الأنماط محكومة برموز هذين النظامين وأدواتهما المختلفة.

أما مفارقة انتمائي إلى أسرة متنوّرة دفعت ابنتها إلى زواج مبكّر، خضعت له هذه الأخيرة من دون إثارة الإحراج، فأضحى تعبيراً عن حالة نموذجية يرتسم فيها تقاطع القيم الاجتماعية الثقافية وتشابكها. وهو تعارض يشير في جوهره إلى الالتباس القائم في إدراكات الناس ووعيهم بين الخطاب الإصلاحي التغييري، من حيث نظرته إلى الكون والمجتمع، وبين الخطاب الثوري، على الرغم من الاختلاف الجذري بين منطلقات كلا الخطابين وأهدافهما. وفيما يخصّ المرأة مثلاً، ينحو الخطاب الإصلاحي التغييري إلى المطالبة بالمزيد من الحريات والحقوق تماشياً مع الشروط الاجتماعية المتغيّرة، لكن انطلاقاً من ثوابت فكرية جامدة تجوهر الإنسان عموماً والمرأة خصوصاً، عبر إسباغ صفات اجتماعية ثابتة عليها. في حين ينحو الخطاب الثوري إلى تفكيك الثوابت وخلخلة الأنساق الثقافية في العمق. وفي هذا السياق تميل «الهيئة اللبنانية لمناهضة

العنف ضدّ المرأة» التي أنتمي إليها إلى هذا الاتجاه الثوري الذي يستند أساساً إلى إتاحة الفرصة للمرأة نفسها لصياغة خطابها ولرفض معظم الاتجاهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية الآيلة إلى قولبتها ضمن أطر وأنماط رمزية وغير رمزية. ولقد تجلّى هذا التحدّي، بادئ ذي بدء، بتبنّي الهيئة لمفهوم العنف ضدّ المرأة كمفهوم كان حتى الأمس القريب مغيَّباً ولا يحمل طرحه أي مشروعية في مجتمعنا.

وها أنذا أتوجه بالشكر إلى تجمّع الباحثات اللبنانيات الذي أتاح لي فرصة التعبير عن ذاتي، كما أعتذر سلفاً بسبب استرسالي في التعبير عن بعض الجوانب المتّصلة بما هو داخلي بالنسبة لي. إذ كان لا بدّ من التعبير عن بعض هذه الجوانب من ذاتي لأنها في النهاية محصلة التفاعل مع الآخرين. وما شهادتي هذه، التي يتخلّلها الكثير من البياض، إلا محاولة للتعبير عن بعض الفجوات بين الداخلي والخارجي التي قادتني إلى التّحرر من بعض قيود مجتمعية تُوهم المرأة أن إجهارها بأحاسيسها الحقيقية، كإحساسها بالظلم مثلاً، هو من المحظورات التي تُعتبر عيباً أو خطيئةً... فتميل بها هذه الأفكار أحياناً، إلى التظاهر بعكس ما تشعر به وإلى ممارسة أقسى أشكال التعنيف ضدّ الذات. إذ كيف لإنسان أن يكون صادقاً وفي داخله حقيقتان كلّ منهما تعادي الأخرى؟

وها أنذا أطلق الصرخة المكتومة داخل حلقي بعد بلوغي سنّ الأربعين. لكنّني، وعلى الرغم من ذلك، لا أزال أتساءل: هل يكفي إطلاق الصرخة لردم كلّ التقرّحات التي خلّفها الكتمان؟

شهادة ذاتية لرجل ما برح يكتشف النسوية

زياد ماجد

مرت علاقتي بقضايا المرأة بمحطات أربع، لم يكن «للنسوية» (كمصطلح وكمدلول) معنى ناضج في بداياتها.

المحطة الأولى انطلقت من التربية العائلية والمدرسية حيث فكرة المساواة والاختلاط بين الجنسين بديهية أخلاقياً ومسلكياً، ولو من غير عقيدة ثقافية. ويمكن القول إنه لولا إعجابي (الذي لم أحلّل أسبابه إلا في مرحلة لاحقة) بالعلاقات العائلية حين تكون الأخت هي المولود البكر، لكانت هذه المحطة عادية تشبه ما يعيشه كل ولد من أبوين متعلّمين ينشأ في بيئة مدرسية متنورة ويسكن في محلة معظم أهلها من الطبقة الوسطى المدينية.

المحطة الثانية والأطول نسبياً بدأت في المرحلة الدراسية الثانوية، مع بدايات الوعي السياسي، وارتبطت «بموروثات وقيم» يسارية فيها الكثير من المناقبية القسرية (المسيطرة بقوة على عقول الشبان اليساريين). وهذه المناقبية ترفض النظر إلى المرأة خارج موقعها الطبقي، وتعتبر العمل في قضاياها إخراجاً لها من هذا الموقع وسقوطاً في منطق التعميم والتبسيط السائد الذي لا يميز امرأة مرفّهة وأنيقة عن أخرى مسحوقة ومستغلَّة.

وقد كان لهذه النظرة تبعات عديدة، منها أن لا شغف بعمل الحركات النسائية أو أدبياتها، ولا

انجذاب إلى الخطاب الانفعالي (ولو عن حق) للزميلات المشتكيات ظلم ذوي القربى، ولا تقدير لقوة حضور البطركية في مختلف مؤسسات المجتمع وما يعنيه ذلك بمعزل عن الطبقية الاجتماعية–الاقتصادية. فالأهم كان تلك المبدئية الأخلاقية التي تؤكد على مساواة المرأة بالرجل والنضال في سبيل تحررهما معاً من قمع «البنى التحتية والفوقية» وقهرها...

المحطة الثالثة، التي كانت بمثابة شرارة التغيير في علاقتي بقضايا المرأة، تشكلت في سنواتي الجامعية الأخيرة حين سافرت للمرة الأولى إلى فرنسا للمشاركة في دورة للجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني. فقد اكتشفت في هذه الدورة، من خلال تماسي مع المشاركات، شكلاً آخر من أشكال حضور المرأة واستقلاليتها ومساواتها بالرجل دراسة وعملاً وسلوكاً وسفراً وتطلعات ومواجهة للصعاب وتفكراً بسبل تخطيها.

أحسست عندها بنوع من النفور من البنات، أو النساء، كما عهدتهن في لبنان. ورحت أحلل مشاعري المستجدة هذه، فشعرت بنوع من الملل من الشكوى بالظلم والتمييز المترافقة غالباً مع استكانة أو مشاكسة سطحية، والمتعايشة دوماً مع تناقضات في الشخصية تجمع القبول بتقليدية البنى المجتمعية وقشور الاختلاف المظهري عنها. كما انتابني حزن غريب، أقنعت نفسي بطبيعته العابرة، لإيثاري البقاء في لبنان على السفر للدراسة خارجه. على أن السبب الحقيقي لهذا الحزن في ظني، كان اضطراب بوصلة التقييم السياسي والأخلاقي عندي، وانكشاف قناعاتي وسلّم بديهياتي لمجموعة مساءلات لم أجد إلى الإجابة عليها سبيلاً، فتركتها وحالها...

ومع عودتي إلى لبنان وانخراطي في أنشطة الصليب الأحمر على امتداد الخريطة اللبنانية، ثم مشاركتي في الأنشطة «المواطنية» والسياسية والبحثية في حقبة التسعينات، وتعرُّفي إلى هيئات ومؤسسات عديدة، استذكرت مشاعري الفرنسية، وأعدت تصويب نفوري وغيظي إلى الموضع الأصح، حيث الذكور بعقليتهم التسلطية، وليس النساء في قدرتهن على توليد الملل، كما اعتقدت في السابق. فهمت عندها لماذا كنت أعجب في صغري ومراهقتي بأغلب العلاقات العائلية حيث الأخت هي الكبرى: ببساطة لأن الذكورة فيها تكون قليلة، وتواطؤ الصداقة بين الإخوة (عوض مسؤولية الأخ الأكبر وتسلّطه على أخواته في أكثر الأحيان) يصبح العنصر الطاغي.

المحطة الرابعة في علاقتي بقضايا المرأة، وهي المحطة التي ما زلت أقبع فيها، بدأت قبل خمس سنوات ونيف مع انتقالي للعمل في السويد والولايات المتحدة، ثم توجهي للدراسة من جديد في فرنسا. في هذه المحطة اكتشفت معنى النسوية، وتعرفت

إلى كتبها ومذاهبها، كما التقيت بعض معتنقاتها (ومنهن نادية عيساوي التي تزوجت بها)، ولمست مدى التقدم المنجز (في السويد تحديداً) على صعيد المساواة بين الجنسين.

في هذه المحطة، تبدّت لي (أو هكذا يخيّل إلي) معاني النضال النسوي، وبدأت أميز بين عمل الحركات النسائية وعمل الحركات النسوية، حيث طرح قضية المرأة يتجاوز مسألة الإصلاح والإشراك إلى مسألة التغيير الجذري لبنى الهيمنة الذكورية والأبوية التي تراكمت طوال تاريخنا البشري وأنتجت علاقات وتوازنات ومنظومات قيمية تسهّل العنف والسيطرة والتحكم بالآخر. ومع انتسابي إلى أنشطة العولمة البديلة ومنتدياتها وورش عمل «اليسار الجديد»، اعتنقت قضية المرأة بوصفها تجسيداً لقضية العدالة والتحرر والتقدم، وصرت أتماهى في الكثير من مواقفي مع مواقف النسويين.

* * *

رجعتُ إلى لبنان منذ سنتين، وفي بالي أن لا عمل سياسياً أو إصلاحياً أو مواطنياً لازم من دون مشاركة النساء في قيادته ومن دون طرح قضاياهن–قضايانا كأولوية. وخلال تنقلاتي في البلاد العربية العام الفائت، تيقنت أكثر فأكثر أن تحطيم البطركية سبيل أول للنهضة الحقيقية في منطقتنا. وهو أمر لن يتم قريباً. فتغييب نصف الناس مضافاً إلى تغييب معظم النصف الآخر منذ قرون ترك آثاراً مأساوية في مجتمعاتنا وعقول أهلها. ولا بد بالتالي من عمل طويل النفس على مستويين لإحداث أي تبديل: مستوى نضال المرأة، ومستوى نضال المجتمع وحركاته التقدمية.

ينبغي إذن إدماج قضايا المرأة في البرامج والأنشطة السياسية التغييرية العربية، على نحو إصلاحي (ولو تجميلي) وعلى نحو يؤسِّس للتغيير الحقيقي في الوقت نفسه. فالأمران في حالنا الراهنة لا يلغيان بعضهما. وضروري أن نضغط لاعتماد أشكال «التمييز الإيجابي» المناسبة لتأمين حضور النسوة في المراكز والمواقع المتقدمة، والإقلاع عن نخبوية أكثر القوى السياسية وبعض القوى النسائية (والنسوية أحياناً) التي تصر على أن تكون المرأة استثنائية المستوى كي يُرضى عن حضورها في المواقع المهمة (وكأن الرجال الموجودين في هكذا مواقع استثنائيون!)

وبهذا المعنى، أعتقد أن الكوتا النسائية في القوانين العامة والأنظمة الانتخابية ضرورة مرحلية في مجتمعاتنا، وأعداد النسوة المنتخَبات أو المعيَّنات مسألة لا تقل أهمية عن مستوياتهن. فالتعود على حضور المرأة وممارستها المسؤولية في الحيز العام يكسر ثوابت ذكورية يعتنقها أكثر الرجال والنساء، تمهيداً للعمل على إحداث

التغييرات الضرورية. ولا أمل بتنمية مجتمعاتنا وتطبّعها على الحريات وارتقائها وفق علاقات ديمقراطية من دون ذلك.

* * *

الخطاب النسوي اليوم أخّاذ وجذاب للمثقفين والمتعلمين. والتحدي يكمن في تحويله إلى خطاب مستقطب لعموم الناس. وهذا ليس تحدياً مطروحاً على النسويين وحدهم، بل على جميع الساعين نحو تقدم محيطهم وتغيير عالمهم.

هل أنا رجل نسوي؟ ربما. أو قل إلى الحد الذي أفهم فيه النسوية كفعل وعي وتحرر وبحث عن بديل غير مكتمل للسائد، وغير قابل للاكتمال...

مشهد رقم واحد: حالة التباس

يدخل فريق من الأطباء إلى غرفة مريض في مستشفى جامعي في لبنان: الطبيبة الاختصاصية المسؤولة عن قسم الأمراض الجرثومية مع طبيبين متدرجين وممرض.

تعرِّف الطبيبة عن نفسها للمريض وتبدأ بالسؤال عن صحته وحالته. تسأل سؤالاً، وهو يجيب الممرض الواقف قربها. تكمل الأسئلة والأجوبة تتوجه من جديد إلى الممرض.

يصعب أحياناً كثيرة على المريض، رجلاً كان أم امرأة، أن يتخيل أن المرأة الطبيبة الواقفة أمامه هي المسؤولة عن قرار تشخيص مرضه وتحديد علاجه، ولا يستطيع بسهولة أن يتوجه إليها بالجواب عند السؤال، إذا كان هناك رجلاً واقفاً بقربها في اللباس الأبيض.

مشهد رقم اثنين: حالة تطاول

في غرفة العمليات، طبيبة نسائية تُجري عملية جراحية، يساعدها طبيب متدرّب. خلال العملية، يأخذ الطبيب المتدرب المقص ويبدأ العمل مكانها، دون استئذانها. تستغرب الطبيبة وتحنق. تسأله من أذن له بالقيام بالتدخل، يجيب بأنه يحاول المساعدة. تذكّره الطبيبة بأن المساعد في غرفة العمليات طبيباً أو ممرضاً يقترح إذا أراد، ويطلب الإذن قبل القيام بأي عمل في الحقل الجراحي وينتظر من الجراح، اليد الأولى،

التعليمات، ذكراً كان أم أنثى، وخاصة إذا كان أنثى.

مشهد رقم ٣: حالة تطهير

تقدمت طبيبة بطلب اختصاص في قسم الجراحة في المستشفى الجامعية التي تخرجت منها بمعدّل جيد جداً. كانت أول فتاة في تاريخ المستشفى التي تتجرأ وتقدم على هذا الطلب (نحن في آخر سنوات القرن العشرين). رُفض طلبها رفضاً قاطعاً من قبل الأطباء المسؤولين في القسم كلهم. وأُجبرت على اختيار اختصاص آخر. اختارت مرغمةً طب العيون، حيث الجراحة موجودة أيضاً، وهناك سوابق لمثيلاتها أكثر في البلد وخارجه.

مشهد رقم ٤: حالة انتقاء

في مستشفى جامعي في بيروت يرفض رئيس قسم الأمراض النسائية أن تكون طبيبة نسائية في طاقم الأطباء العاملين لديه. غادر منصبه منذ عدة سنوات. اليوم هناك طبيبة أنثى واحدة في القسم حتى لا يقولوا...

هذا المشهد يتكرر في المستشفيات المبنية على النظام الهرمي.

مشهد رقم ٥: حالة تكتّم

تقام مؤتمرات طبية كثيرة في لبنان على مستوى عالٍ من الباحثين التنظيميين والعلماء. اللجان المنظمة خالية من أي عنصر نسائي إلا في اللجان الاجتماعية حتى تهتم زوجات الأطباء بالبرنامج الترفيهي والوجبات الغذائية.

في حقل الطب النسائي مثلاً، لم يحصل أن دُعيَتْ أي زميلة في الاختصاص للمشاركة في تنظيم المؤتمر أو اختيار المحاضرين أو المواضيع على مستوى وطني.

الصعوبات

هل هناك صعوبات خاصة بالطبيبة كونها امرأة طبيبة؟

الصعوبة الأولى هي في اختيار هذا المجال. كم من الأطفال يحلمون بأن يصبحوا أطباء ولكن من يشجع الفتاة على اختيار كلية الطب عند انتهاء دراستها المدرسية؟ صحيح أن الفتاة الشابة تُعرف بقدرتها على الدرس والتعلم والتركيز أكثر من أربابها الشباب، ولكن أن تدخل كلية الطب أمر آخر.

دراسة الطب تناسب الفتيات ولكن المهنة لا تناسبهن من الناحية الاجتماعية. هذا الخطاب بقي سائداً منذ بداية السبعينات، إذا ما نسينا المرحلة التي سبقتها حيث الطبيبات في بلادنا كنَّ ظاهرة استثنائية.

الفتاة الجميلة ليست بحاجة إلى اختيار هذه المهنة التي تتطلَّب دراسة طويلة تخرجها من سوق الزواج. وحتى لو كان الأب يحلم لابنته أن تكون طبيبة، فهو لا يشجعها على ذلك بل يحاول أن يقنعها باختيار مهنة تتناسب أكثر مع دورها كربة منزل أي كزوجة وأم. وهذا الخطاب موجود عند بقية الأهل وأصحاب الأهل وخاصة الأطباء منهم.

يبقى أن الصورة ليست دائماً بهذا السواد. ففي بعض الأحيان يتواجد في المحيط العائلي أقارب أو أصدقاء تخطّوا هذه الصورة الموروثة وهم غالباً من يدعم الفتاة في قرارها ويساعدها على دخول المهنة.

لا يتخيل الطبيب الرجل – أتكلم عن الطب النسائي – أن هذه المهنة التي يراها مسؤولية كبيرة جداً، وتتطلب قدرات فكرية وجسدية، من مهارة وتدريب وقدرة على التصرف والتدخل الواعي عند اللزوم، لا يتخيلها في يد زميلة أنثى. عدا عن نمط الحياة حيث المسؤوليات تستدعي أن يترك الطبيب منزله في أوقات غير اعتيادية وما ينتج عنه من حاجة إلى درجة عالية من التحمل. ثم إن هذه المهمة قد ضمّها هو إلى اختصاصه منذ زمن بعيد، حتى لو كانت الولادة من أمور النساء في الماضي.

صعوبات أخرى تظهر عند ممارسة المهنة. هناك رجال يرفضون أن تكشف عليهم امرأة ويمكن أن يرفضوا رفضاً قاطعاً خلع ملابسهم أمام طبيبة، وكأن الأمر غير وارد إطلاقاً.

وللمقاربة، حين كنت شخصياً في نهاية دراستي في كلية الطب وأتى موعد الفحص العملي السريري، اختار لي الأستاذ حالة مرضية لرجل في المستشفى، استدعى تشخيصه خلع سرواله وثيابه الداخلية، ولم يكن عنده أي حرج. ولم يفكر الأستاذ أبداً أن يعطيني حالة مرضية «يراعي» فيها كوني فتاة. طبعاً الامتحان كان في جامعة بروكسل الحرة وليس في بيروت.

من ناحية أخرى، وفي الجامعة نفسها في بروكسل بلجيكا، سنة ١٩٨٦، طرح أحد الأطباء الأساتذة من اللجنة التقييمية لقبول طلبات الاختصاص في الأمراض النسائية، على طبيبة تقدمت للّجنة سؤالاً واضحاً: «هل تعتبرين أن هذه المهنة تناسب امرأة؟».

التسهيلات

الأماكن التي تتواجد فيها المرأة في مجال الطب بشكل عفوي ومقبول ومستحسن:

هناك اختصاصات ترغب فيها الطبيبة من جهة، والطالب لخدمة الطبيب من جهة أخرى.

– العناية وعلاج البشرة والجلد، الخارج السطحي الملموس. أي طب الجلد.

– طب الأطفال: أي رعاية صحة الطفل. والمطلوب هنا الصبر، المراقبة والتواجد.

– الولادة والأمراض النسائية: المرأة مكانها الطبيعي هنا، حيث لا إحراج في وجود طبيبة أنثى وحيث يوجد نوع من التضامن بين المرأة الطالبة للعناية والمرأة المقبلة للعلاج. ما دامت الخدمة المطلوبة هي من الخارج أي على مداخل الجسم.

ولكن عندما يتطلب العلاج الدخول إلى الجسم، أي عملية جراحية، لا تثق المريضة وأهلها بالطبيبة بسهولة. فهي تريد أن تسلّم جسمها إلى شخص ثقة، يوحي بالأمان وبقدرته على السيطرة على الوضع. وهنا الصورة تتطابق عادة مع الرجل الناضج، الجرّاح الأبوي، ويصعب أن تتطابق مع صورة الطبيبة خاصة إذا كانت في مقتبل العمر.

– في مجال طب الأنف، أذن، حنجرة: قليلات هن الطبيبات في هذا الاختصاص. وهو اختصاص في معظمه جراحي.

– طب العيون. نسبة النساء قليلة أيضاً. وهنا الجراحة تحتل مكاناً لا بأس به. من يسلّم عيونه لامرأة؟

– الأمراض الداخلية، الصدرية، الغدد، الجهاز الهضمي، المختبر، البنج، الأشعة: اختصاصات فيها نسبة جيدة من الطبيبات.

– أمراض القلب: عدد قليل جداً. لماذا؟ ربما لأن مرضى القلب أغلبيتهم من الرجال.

– أمراض الدم والأورام: تبقى الطبيبات أقلية.

خصوصيات

أمراض وجراحة المسالك البولية، وعادة القسم الأكبر من المرضى من الرجال. لا يوجد في معظم دول العالم نساء في هذا الاختصاص. البعض موجود في دول أوروبا الشرقية، حيث المرأة تعمل أيضاً في تزفيت الطرقات. وإذا وُجدت طبيبة في هذا الاختصاص تُعتبر ظاهرة. طبيبة واحدة في بلجيكا في الثمانينات.

هناك اختصاصات «نسائية»: المختبر، واختصاصات «ذكورية»: جراحة العظم– مسالك بولية.

ظاهرة أخرى هي القبول بالجرّاحة وعدم التفرقة بين جرّاح وجرّاحة لدى السيدات المتقدمات في السن. فهنّ يقدّرن ويقبلن بإجراء عملية عند طبيبة كما عند طبيب. ولا أدري ما إذا كان الرجل المتقدم في السن سيقبل بطبيبة جرّاحة كما بالطبيب، إذا وجد

الخيار لديه.

الكفاءة والجندر في مجال الطب موضوع يطرح بسهولة. وهو على المحك لأن الصحة من أغلى ما عند الإنسان. وفي بلد مثل لبنان، حيث الأقوال تتداول وتؤخذ بجدية كبيرة، ما أكثر الخطاب عن الطب والصحة والأمراض.

يبقى أن المرأة دخلت إلى مجال الطب في الوقت الحاضر من بابه الكبير، واختارت هذه المهنة بثقة جديدة. واليوم، عدد الفتيات على مقاعد الدراسة في كلية الطب يوازي، إن لم يزد، عدد الشباب. كما أن المستشفيات الجامعية بدأت بتقبل فكرة وجود المرأة في اختصاصات لم تدخلها من قبل.

وفي بداية القرن الحادي والعشرين، ظهرت المرأة الجرّاحة مثلاً في مستشفيات بيروت وإن كانت ما تزال ظاهرة فريدة.

مُدني ومخيماتي التي أنتمي إليها

انطلقتْ تجربتي الفنية بعد عودتي من الولايات المتحدة الأميركية عام ١٩٧٦ إلى البحرين وأنا حاصلة على شهادة البكالوريوس في الفنون الجميلة وتاريخ الفن من جامعة سان فرانسيسكو بولاية كاليفورنيا.

وقد شاركتُ في المعرض السنوي الذي تقيمه وزارة الإعلام في ذات السنة (١٩٧٦) وفزت بجائزة تقديرية على العمل الذي شاركت به وهو (نباتات داخلية) رسمتها بالأسلوب الانطباعي في السنة الجامعية الأخيرة.

ثم توقفت عن ممارسة الرسم بسبب انشغالي بالحمل والولادة والتي أسفرت عن إنجابي ابنتي (عصمت) وبعدها بسنة واحدة ابني (يوسف).

وفي بداية الثمانينات عدت إلى ممارسة الرسم وبداخلي إصرار على رسم المناظر الطبيعية المحلية وإلقاء الضوء على المباني التراثية لتأكيد الهوية والانتماء بالأسلوب الواقعي والتعبيري، وذلك بسبب إحساسي الدائم بالغربة في مجتمعي الذي نشأت فيه والذي يفترض بي أن أتحيز له فإذا بي أرى نفسي عائمة في وسطه وغير متجذرة في أرضه.

ومع مرور الوقت اتضحت الرؤية قليلاً واقتربت من تحديد موقفي تجاه نفسي وفني

بلقيس فخرو

باستيحاء المواضيع الفنية من معاناتي الشخصية والذاتية ومن خلال الأحداث اليومية التي أقراها في الصحف وأسمعها بالراديو وأشاهدها على شاشة التلفزيون، سواء كانت محلية أو عالمية. تلك المواضيع الممزوجة بانفعالاتي الخاصة أعكسها على سطح اللوحة.

يثيرني ما يحدث في العراق لأن والدتي عراقية ومن بغداد. تشغلني القضية الفلسطينية لأنني عربية كما تثيرني القضايا الإنسانية التي تتعلق بجميع المهمشين والأقليات في العالم أجمع لأنني إنسانة مثلهم.

في بداية الثمانينات كانت المدينة البحرينية واضحة المعالم وألوانها مطابقة للواقع، وفي نهاية الثمانينات تحولت المدينة المحلية إلى عربية الملامح، فهي مزيج من القبب والمنارات والعمارة العربية الإسلامية يغلب عليها الطابع العربي، واستمر ذلك إلى منتصف التسعينات.

وفي السنوات العشر الأخيرة تحولت المدينة العربية ذات التفاصيل الدقيقة إلى مساحات لونية تعطي إحساساً بالمدينة وليس المدينة نفسها.

كنت أعشق الموسيقى الكلاسيكية وكنت أهدف إلى تحويلها من السمع إلى البصر.

اجتهدت كثيراً في تحويل فن اللوحة التشكيلية إلى موسيقى بصرية، وذلك بتطوير ملمس اللوحة بأسلوبي الخاص، ومن ثم اللعب بالمساحات اللونية وعلاقتها بعضها ببعض والتحكم في إنشاء وتكوين العمل الفني وتجريده من تفاصيله الدقيقة من منطلق شخصي وذاتي يصعب فيه تحديد الهوية والمكان اللذين ينتمي إليهما الفنان والمتلقي في زمن العولمة بعد إزالة الحواجز والحدود في عصر ثورة الاتصالات والمواصلات.

إن العمل الفني يطرح تساؤلات من قبل الفنان والمتلقي على حد سواء، ومن المفترض أن النظر إلى العمل الفني هو حالة فكرية تدعو إلى الاستمتاع بالفكرة المطروحة من خلال الأسلوب غير المباشر، وخاصة أنه في معظم الأحيان يوحي عنوان العمل الفني بمضمونه.

ويتضح ذلك جلياً في بعض الأعمال الفنية التي أنجزتها أثناء مشاركتي في سمبوزيوم الملتقى الفني الثاني للفنون التشكيلية في أبريل ٢٠٠٢ في معتقل الخيام بجنوب لبنان، حيث قضيت هناك عشرة أيام مع فنانين من معظم الدول العربية وبعض الدول الإسلامية، وكنا نرسم ساحة المعتقل بالإضافة إلى غرف السجن من الداخل. مما أسفر عن إنتاجي ثلاث جداريات استوحيتها من جو المعتقل وتحمل العناوين الآتية:

١. مخيم (١)
٢. مخيم (٢)
٣. مخيم (٣)

تلك الأعمال الفنية تحمل نفس المضمون والتشابه في الأداء. فهي مساحة لونية ذات بعدين وملمس خشن، يتخللها بعض التشققات والتصدعات في الوسط والأطراف. وجاءت ألوان التشققات مختلفة من عمل إلى آخر. فالمتلقي يفسر العمل الفني من خلال إحساسه به وخلفيته الثقافية.

في الآونة الأخيرة أصبحت مدني ومخيماتي التي أنتمي إليها مغطاة بقماش قد يكون أحياناً شفافاً وأحياناً أخرى أكثر سماكة، ولكن بعض الأجزاء الموجودة في أطراف اللوحة توحي بمكان ما.

شاركتُ في العديد من المعارض التشكيلية الجماعية والثنائية والفردية، محلياً وإقليمياً وحتى على مستوى بعض الدول الأوروبية والاميركية. وكثيراً ما تم تصنيفي من قبل القائمين على تنظيم المعارض التشكيلية في خانة الفنانين وليس الفنانات. وفي اعتقادي الشخصي أنه تم تصنيفي بذلك بسبب استخدامي للألوان المثيرة والمتقابلة بالإضافة إلى حجم الجداريات وقوة ضربات الريشة. هذا ما فسره بعض النقاد.

أما تفسيري الخاص فقد يكون رفضي القاطع لضربات الريشة الضعيفة وإحساسي الشخصي بالتكافؤ التام بين المرأة والرجل، وبأن المقارنة بينهما تقوم على الكفاءة وليس النوع أو «الجندر».